جامعـــــــة اليـرمـــــــــوك

كـــلـيـــــــــــــــة الآداب

قســـــم العلـــــم السياســـــية

"الموقف الأوروبي من انضمام تركيا للاتحاد وانعكاساته على سياستها الخارجية تجاه دول آسيا الوسطى "

The EU's Stance on Turkey's Joining the EU and its Impact on Turkey's Foreign Policy towards Central Asian Countries. "

إعداد الباحثة

مرام محمد عيسى بني فواز

إشراف

الدكتور خالد مفضي الدباس

حقل التخصص _ الاقتصاد السياسي الدولي

الفصل الدراسي الثاني 2018

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

"الموقف الأوروبي من انضمام تركيا للاتحاد وانعكاساته على سياستها الخارجية تجاه دول آسيا الوسطى"

إعداد الباحثة

مرام محمد عرسى بني فواز

بكالوريوس علوم سياسية، 2014م.

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية،

تخصص اقتصاد سياسي دولي، كلية الآداب، جامعة اليرموك، 2018.

وافق عليها

الدكتور خالد مفضي الدباس..... مشرفا ورئيساً

الأستاذ الدكتور نظام بركات ..... عضواً

الدكتور صايل السرحان ..... عضواً

تاريخ المناقشة 25/ 4/2018

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى روح والدي رحمه الله

إلى منبع خلقي وأخلاقي، إلى من سهرت وعانت وغمرتني بحنانها، أمي الغالية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله ربّ العالمين أولاً وأخيراً، الحمد لله الذي علمني ما لم أعلم، وأعانني على إتمام هذه الأطروحة، والصلاة والسلام على رسوله الأُميِّ الأَمين، مُعلِّم النَّاسِ الخير ،وهادي البشريّة إلى صراطٍ مستقيمٍ، حثّ على طلب العلم وجعله فريضةً على كل مسلمٍ ومسلمة، وبعد،

تقديراً وعرفاناًلمني، لا بُدَّ أنَّ أتقدم بجزيل الشكر والوفاء إلى أستاذيّ الفاضل **الدكتور خالد الدباس** ، المشرف الرئيس على هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة **الأستاذ الدكتور نظام بركات والدكتور صايل السرحان** اللذين تفضلا بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتحملا عناء قراءتها، وتقويمها، وإبداءهما ملحوظات قيّمة ساهمت في إثراء هذه الرسالة.

وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من ساهم وساعد في نجاح وإتمام هذا العمل لكم مني جميعاً كل الشكر والتقدير.

والله ولي التوفيق.

الباحثة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفّحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ح
الملخص باللغة العربية	ط
المقدمة	1
أولا:أهمية الدراسة	2
ثانياً: أهداف الدراسة	2
ثالثاً: مشكلة الدراسة	3
رابعاً: فرضية الدراسة	3
خامساً : منهجية الدراسة	4
سادسا: حدود الدراسة	4
سابعاً: المصطلحات والمفاهيم	5
ثامناً: الدراسات السابقة	8
الدراسات العربية	8
الدراسات الأجنبية	10
تعقيب على الدراسات السابقة	11

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفّحة
الفصل الأول **موقف الاتحاد الأوروبي من انضمام تركيا إليه**	
تمهيد	13
المبحث الأول: محاولات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي	13
المبحث الثاني: دوافع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي	16
المبحث الثالث: موقف دول الاتحاد الأوروبي من عضوية تركيا	19
المبحث الرابع: أسباب رفض عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي	21
المبحث الخامس: مستقبل عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي	23
الفصل الثاني **النظام السياسي التركي وآلية صنع السياسة الخارجية**	
تمهيد	28
المبحث الأول: الإطار الدستوري والقانوني لعملية صنع القرار في تركيا	28
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة بالسياسة الخارجية التركية	35
المبحث الثالث: حزب العدالة والتنمية	53
الفصل الثالث **علاقات تركيا مع آسيا الوسطى**	
تمهيد	60
المبحث الأول: تعريف بآسيا الوسطى	60
المبحث الثاني: تاريخ العلاقات التركية مع جمهوريات آسيا الوسطى	62

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفّحة
المبحث الثالث: أسباب توجه تركيا نحو آسيا الوسطى	78
الخاتمة	86
النتائج والتوصيات	88
أولاً: النتائج	88
ثانيا: التوصيات	90
المراجع	91
بالملخص باللغة الإنجليزية	99

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	النمو الاقتصادي التركي للفترة ما بين 2002-2016	52
2	حجم التبادل التجاري بين تركيا وآسيا الوسطى (2002-2011)	65
3	توضيح للعلاقات الاقتصادية بين تركيا وجمهورية تركمانستان منذ عام (2002-2016)	68
4	توضيح للعلاقات الاقتصادية بين تركيا وجمهورية كازاخستان منذ عام (2002-2016)	70
5	توضيح للعلاقات الاقتصادية بين تركيا وجمهورية قيرغستان منذ عام (2012-2016)	73
6	توضيح للعلاقات الاقتصادية بين تركيا وجمهورية أوزبكستان منذ عام (2005-2016)	75
7	توضيح للعلاقات الاقتصادية بين تركيا وجمهورية طاجاكستان منذ عام (2012-2016)	76

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

بني فواز، مرام محمد عيسى، الموقف الأوروبي من انضمام تركيا للاتحاد وانعكاساته على سياستها الخارجية تجاه دول آسيا الوسطى، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2018، (المشرف الأستاذ الدكتور خالد مفضي الدباس)

تم في هذا البحث دراسة الموقف الأوروبي من انضمام تركيا للاتحاد وانعكاساته على سياستها الخارجية تجاه دول آسيا الوسطى، والتعرف على كيفية صناعة السياسة الخارجية التركية في الفترة (2002–2016)، حيث شهدت تركيا في هذه الفترة تطورات واضحة وتغير في السياسة التركية منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم، وكان واضحا أن تركيا استمرت في إتباع النهج الأتاتوركي في محاولة التقرب من النموذج الأوروبي، حيث تعتبر تركيا موضوع انضمامها للاتحاد الأوروبي هدف استراتيجي تسعى لتحقيقه، وفي سبيل ذلك قام حزب العدالة والتنمية بإجراء تعديلات وإصلاحات داخلية بهدف تحقيق معايير العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي.

وتكمن أهمية الدراسة بأنها تعتبر من الدراسات الهامة التي تبحث في موضوع رفض أو قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، وما يترتب على هذا الموقف من انعكاسات على سياستها الخارجية، بحيث تبحث تركيا عن بديل يمكنها من تحقيق المصالح المرجوة من انضمامها للاتحاد الأوروبي.

تمحورت فرضية الدراسة بأنه كلما زاد الرفض الأوروبي لعضوية تركيا في الإتحاد، أسهم ذلك في زيادة تفعيل سياستها الخارجية نحو مناطق أخرى وتحديدا منطقة آسيا الوسطى، حيث يقدم الاتحاد الأوروبي عقبات وشروط تعتبر عائقا لتحقيق هدف العضوية، فقد أسهمت عراقيل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتحاد الأوروبي إلى البحث عن بدائل أخرى دون أن تغفل عن البديل الأوروبي، بحيث تقيم علاقات مبنية على المصالح المشتركة لتعزز من ثقلها الدولي والإقليمي، ولقد اعتمدت الدراسة على عدة مناهج تحليلية عامة، وذلك لما اقتضته الضرورة الموضوعية لذلك ولاختبار افتراض الدراسة، وبذلك استخدمنا المنهج التاريخي، والمنهج الوظيفي، ومنهج اتخاذ القرار.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات الهامة، منها أن تركيا ما زالت تواصل رغبتها بالانضمام للاتحاد الأوروبي، على الرغم من أنها تواجه عقبات تأخر انضمامها للاتحاد الأوروبي، وفي الوقت نفسه تسعى تركيا إلى تعزيز دورها الدولي والإقليمي وذلك عبر تعزيز علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، كما أن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي سيسهم في أن تكون تركيا لاعبا مهما في السياسة الخارجية للاتحاد، حيث ترى تركيا بأن العامل الجغرافي والتقارب العرقي مع دول آسيا الوسطى ذو أهمية كبيرة للاتحاد الأوروبي، إذ تسعى تركيا لتكون ممر لإمداد الطرف الأوروبي بمصادر الطاقة الموجودة بآسيا الوسطى.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

كان لمحاولات تركيا الانضمام للاتحاد الأوروبي تأثيراته الكبيرة على سياساتها الخارجية تجاه العديد من مناطق العالم، ومنها منطقة آسيا الوسطى، والتي تضم كل من أوزبكستان و كازاخستان وتركمانستان وطاجاكستان وقيرغيزستان.

فقد كان لمصطفى كمال أتاتورك التأثير الواضح في توجهات تركيا العلمانية نحو الغرب، وقد انعكس ذلك على دساتيرها التي أشارت بنصوصها على أن " تركيا دولة ديمقراطية وعلمانية"، وكذلك من خلال انضمامها إلى منظمات دولية كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وحلف شمال الأطلسي، ومجلس أوروبا وغيرها من المنظمات، وسعيها الدؤوب منذ عام 1959 للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، حيث يعتبر موضوع الانضمام للإتحاد الأوروبي أحد أهم أهداف السياسة الخارجية التركية.

وسط هذه التغيرات الهائلة التي مرت بها تركيا عبر الفترات الزمنية السابقة، فقد بقيت عاجزة عن الانضمام للإتحاد الأوروبي، مما كان له الأثر الأكبر في توجيه سياستها الخارجية تجاه دول الجوار وتحديدا كل من آسيا الوسطى والمنطقة العربية، وبناء على ذلك فقد جاءت هذه الدراسة لاستعراض واقع السياسة الخارجية التركية نحو آسيا الوسطى تحديدا في ضوء عجزها عن الدخول للاتحاد الأوروبي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها واحدة من الدراسات النادرة التي تناولت موضوع انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي وتأثيراته على سياستها الخارجية تجاه منطقة آسيا الوسطى، وهي تسعى لتبيان العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى، وهل ستشكل هذه الجمهوريات البديل عن عضوية الاتحاد الأوروبي.

1. **الأهمية العلمية:** تكمن الأهمية العلمية للدراسة في بيان تأثير قرار الاتحاد الأوروبي حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي سواء أكان بالرفض أو القبول على سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة آسيا الوسطى للفترة (2002-2016).
2. **الأهمية العملية:** تسعى هذه الدراسة أن تكون ذات فائدة لصانع القرار في معرفة التوجهات المستقبلية للسياسة الخارجية التركية.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. دراسة سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة آسيا الوسطى.
2. العوامل التي تؤثر على صناعة السياسة الخارجية التركية.
3. مستقبل انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي وتأثيره على سياستها الخارجية تجاه منطقة آسيا الوسطى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة انعكاسات عدم قدرة تركيا الانضمام للإتحاد الأوروبي على سياستها الخارجية تجاه منطقة آسيا الوسطى.

ومن هنا، تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

*** هل الرفض لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي له تأثير على السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة آسيا الوسطى ؟**

وهناك تساؤلات فرعية، تتلخص بما يلي:

1. ما هي دوافع تركيا للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي؟
2. ما هي الأسباب التي تعرقل انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي؟
3. ما هي أسباب توجه سياسة تركيا الخارجية نحو جمهوريات آسيا الوسطى؟

رابعاً : فرضية الدراسة:

تقوم الفرضية التي تستند إليها الدراسة على أن هناك علاقة ارتباط ايجابية بين الرفض الأوروبي لعضوية تركيا في الاتحاد و زيادة علاقاتها مع دول آسيا الوسطى :

((فكلما زاد الرفض الأوروبي لعضوية تركيا في الإتحاد، أسهم ذلك في زيادة تفعيل سياستها الخارجية نحو مناطق أخرى وتحديدا منطقة آسيا الوسطى)).

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: منهجية الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على المناهج التالية:

1. المنهج التاريخي: وذلك لدراسة مسيرة انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي، ودراسة علاقات تركيا مع جمهوريات آسيا الوسطى، خاصة في فترة الدراسة من (2002- 2016).
2. المنهج الوظيفي: لرصد وتحليل تأثير عدم انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي على توجهاتها في السياسة الخارجية.
3. منهج اتخاذ القرار: لدراسة قرارات السياسة الخارجية لتركيا حيال منطقة آسيا الوسطى.

سادسا: حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة ب:

المحدد الزماني: سيقوم البحث بتغطية الفترة التالية (2002_ 2016)، وهي الفترة التي تولى بها حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا في (2002/11/3).

المحدد المكاني: تتركز حدود الدراسة المكانية بتغطية المناطق التالية (تركيا، جمهوريات آسيا الوسطى، أوروبا).

المحدد الموضوعي: يكمن في تأثير موقف الاتحاد الأوروبي على سياسة تركيا الخارجية تجاه دول آسيا الوسطى.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية للدراسة:

- **متغيرات الدراسة:**

1. المتغير المستقل: الموقف الأوروبي من انضمام تركيا للاتحاد.
2. المتغير التابع: السياسة الخارجية التركية تجاه دول آسيا الوسطى.

- **المفاهيم الأساسية للدراسة:**

1. **الإتحاد الأوروبي**: هو تكتل سياسي واقتصادي أوروبي، تأسس في 18/ نيسان/ عام 1951، باتفاق ست دول وهي فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وايطاليا، على تشكيل المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، والتي كانت النواة لقيام المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وفي عام 1992 تشكل الاتحاد الأوروبي بناءاً على معاهدة ماستريخت.[1]

ولقد مر الاتحاد بمراحل توسع ضم من خلالها 28 دولة أوروبية، قبل خروج بريطانيا عام 2016، وتسعى دول كتركيا وألبانيا وغيرها من الدول بالانضمام للاتحاد الأوروبي.

2. السياسة الخارجية:

إن التحديد الدقيق لمفهوم السياسة الخارجية غير ممكن، لان البعض يعرفه وفقا لمحددات السياسة الخارجية، أو من خلال الجهات التي تصنع قراراتها وترسم توجهاتها، وغيرها من الاعتبارات وفيما يلي عرض لبعض تعاريف مفهوم السياسة الخارجية:

[1] الجاسور، ناظم، موسوعة علم السياسة ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص29.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسة الخارجية: يعرفها جيمس روزنو James Rosenau، بصيغة واقعية وملموسة، فيقول بأن "السياسة الخارجية تعني التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة فيها".[1]

وتعرف أيضا على أنها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرر، أو نحو قضية معينة.[2]

ويعرفها محمد السيد سليم تعريفا يأخذ باعتباره الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية والأبعاد المحتملة لتلك السياسة، وبالتالي:

"يقصد بالسياسة الخارجية بأنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي".[3]

المفهوم الإجرائي للسياسة الخارجية: من خلال التعريفات السابقة والمختلفة للسياسة الخارجية، يمكن تقديم تعريفا شاملا لها بأنها مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي،وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف، والتي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى والمحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية، والتي تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية.

---

[1] سليم ، محمد السيد ، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية. دار الجيل، بيروت، 2001 ، ص 12.

[2] حتي، ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى. دار الكتاب العربي، بيروت، 1985 ،ص 157.

[3] سليم، تحليل السياسة الخارجية، ص 12.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **منطقة آسيا الوسطى:** وهي منطقة جغرافية تقع في قارة آسيا، تتكون من دول كانت ضمن الاتحاد السوفيتي السابق، ولكنها استقلت عند انهياره عام 1991، وتضم هذه المنطقة خمس جمهوريات وهي كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان وطاجاكستان وقيرغيزستان، تبلغ مساحتها نحو 4.003.400كم2 ويسكنها حوالي 61 مليون نسمة.

وتنطلق تركيا في توجهها نحو جمهوريات آسيا الوسطى، وفقاً للتقارب الثقافي واللغوي والديني بين الطرفين، بالإضافة إلى التقارب الجغرافي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامناً : الدراسات السابقة:

اهتم العديد من الباحثين بموضوع عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات.

الدراسات العربية:-

أولاً : دراسة لقمان النعيمي (2007)، تحت عنوان "تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام".

تبين هذه الدراسة مسيرة انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي، وبيان المراحل التاريخية لمحاولات تركيا الانضمام إلى الاتحاد، كما تبين دوافع تركيا التي تجعلها حريصة للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، كما يبين ما هي المحددات التي تعرقل تركيا في مسيرة الانضمام، بالإضافة إلى الشروط التي يضعها الإتحاد لتكون تركيا عضو في الإتحاد الأوروبي، واستشراف مستقبل علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي، وبيان موقف الولايات المتحدة الأمريكية في هذه القضية.

ثانياً : دراسة حسين طلال مقلد (2010)، تحت عنوان "تركيا والاتحاد بين العضوية والشراكة".

تلقي الدراسة الضوء على المسيرة التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وما هي الشروط التي يضعها الاتحاد لتكون تركيا قادرة للانضمام، كما تعرض دور حزب العدالة والتنمية التركي في تذليل العقبات أمام العضوية التركية في الإتحاد الأوروبي، وبيان محددات انضمام تركيا للاتحاد، وما هي انعكاسات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى معرفة تأثير الرأي العام التركي على السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي في حال انضمت تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: دراسة محمد المقداد(2012)، تحت عنوان "واقع العلاقات التركية الدولية: المحددات والتوجهات (2002_2010)".

تبين الدراسة واقع العلاقات التركية الدولية منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام 2002 وحتى نهاية عام 2010، وذلك من خلال مناقشة ابرز المحددات التي تحكم سياسة تركيا الدولية ممثلة بالمحدد الاستراتيجي والاقتصادي، كما تعرض حرص السلطة التنفيذية في تنمية المصالح التركية وقدرتها على خلق مرحلة جديدة في التعامل مع الوحدات السياسية الدولية المؤثرة على روية تركيا المستقبلية، بعد أن غابت تركيا عن لعب الدور المركزي الإقليمي منذ تأسيسها كدولة حديثة عام 1923.

رابعاً: دراسة طارق الشرطي (2013)، تحت عنوان "السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة".

تبين هذه الدراسة الإطار العام للسياسة الخارجية التركية، من خلال توضيح العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية التركية، كما تعرض العلاقات التركية الخارجية مع بعض الدول وأثرها على القضية الفلسطينية، وذلك من خلال عرضها للعلاقات التركية العربية وموقفها من الثورات العربية، وعرضها لموقف تركيا من مشاريع التسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات الأجنبية:-

أولاً: دراسة "Meltem Muftuler Bas" ميلتم بيس (2000)، "The Impact of European Union on Turkish Politics East European Quarterly".

تعرض الدراسة مستقبل عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، وأن طبيعة النظام السياسي التركي يؤثر بشكل مباشر على عملية الانضمام، فتركيا تعتبر دولة غير تسلطية ولكنها أيضاً لا تعتبر دولة ذات نظام ديمقراطي، وتوضح الدراسة بأن مستقبل تركيا في انضمامها للاتحاد الأوروبي سيكون مرتبط بعدة عوامل وهي: المسالة الكردية، وحالة حقوق الإنسان، وعلاقات تركيا مع اليونان، وتوضح الدراسة مستقبل عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي يعتمد على قدرتها على التعامل مع الملفات السابقة.

ثانياً: دراسة " Sedat Laciner, Mehmet Ozcan, and Ihsan Bal " (2005)، " European Union with Turkey: the possible impact of turkey's membership on the European union ".

تبين الدراسة بأن المفاوضات بشأن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ما زالت قائمة، كما يوضح مسار تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الشروط التي يجب توافرها بالدولة التي تطلب أن تكون عضو في الاتحاد الأوروبي، كما يذكر الباحث بأن توسع الاتحاد الأوروبي هو فرصة تاريخية لتوحيد أوروبا بعد عقود من الانقسامات والصراعات، كما أن شروطها للانضمام ساعدت في تحفيز الدول إلى القيام بالعديد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية مثل ما حدث في تركيا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعقيب على الدراسات السابقة:

إن معظم الدراسات السابقة تحدثت إما عن موضوع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، أو عن سياستها الخارجية تجاه دول آسيا الوسطى دون الربط بينهم بعلاقة، ولذلك جاءت هذه الدراسة كمحاولة علمية للربط بين تأثير عدم انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي على توجهات السياسة التركية تجاه دول آسيا الوسطى، وذلك من خلال معرفة ودراسة السياسة الخارجية التركية وما تقوم عليها من عوامل ومحددات خاصة سياستها في ظل حزب العدالة والتنمية، ونظرا لندرة البحوث المتعلقة في هذا الجانب سيقدم البحث إسهاما بتحقيق إضافة علمية في هذا الجانب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

موقف الاتحاد الأوروبي

من انضمام تركيا إليه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

سيتم في هذا الفصل عرض لمحاولات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، والإشارة إلى دوافع تركيا التي تجعلها حريصة على نيل العضوية، كما سيبحث في موضوع موقف الدول الأوروبية من انضمام تركيا للاتحاد، حيث تشكل هذه الآراء مسالة مهمة في عرقلة أو تيسير عملية الانضمام بالنسبة لتركيا، لأنه يجب على الدول الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أن تنال الموافقة من جميع أعضاء الاتحاد، ويحق لأي دولة عضو في الاتحاد أن تستخدم حق النقض والاعتراض على عضوية أي دولة متقدمة بطلب الالتحاق، كما سيتم عرض لأهم الأسباب التي تعرقل تركيا لانضمام للاتحاد، وما هو مستقبل عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: محاولات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

لقد مرت تركيا بعدة مراحل بهدف الوصول إلى عضويتها في الاتحاد الأوروبي، وكان بروتوكول أنقرة الموقع ب 1963/9/12 هو أولى خطوات تركيا في الانضمام، حيث يؤهل هذا النوع من الاتفاقيات الدولة الطرف فيه الحصول على العضوية المستقبلية في الاتحاد، فهو مرحلة تستهدف مساعدة الدولة التي تقدمت بطلب العضوية لتكييف اقتصادها مع اقتصاديات دول الاتحاد.[1]

وفي 1995/3/6 وقعت تركيا مع الاتحاد الأوروبي للدخول لعضوية الاتحاد الجمركي، ولقد تم قبولها في عام 1996، وفي هذا الاتفاق بلغت تركيا مستوى أعلى من العلاقات بالاتحاد الأوروبي، وفي سنة 1987 تقدمت تركيا بطلب انضمام أخر للاتحاد الأوروبي، وذلك بعد قبول

[1] مقلد، حسين طلال، تركيا والاتحاد الأوروبي(بين العضوية والشراكة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والاقتصادية – المجلد 26–العدد الأول، 2010، ص337.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انضمام اسبانيا والبرتغال للاتحاد، حيث أنها أوضحت بأن تركيا تعاني من نقص في الديمقراطية بسبب دور العسكر في الحياة السياسية، بالإضافة للقيود القانونية التي تحد من حرية العمل السياسي، بالإضافة إلى بعض الإجراءات التي تحد من الخصوصيات الثقافية للأكراد في البلاد.[1]

من ثم بدأت مرحلة جديدة في العلاقات التركية الأوروبية، بتسجيل طلب عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي أثناء انعقاد القمة الأوروبية في هلسنكي بتاريخ 1999/11/10، بمشاركة رؤساء الحكومات في دول الإتحاد، وبعدها بدأت المطالب الأوروبية حيث أصدرت اللجنة الأوروبية تقارير سنوية تنتقد بعض الإجراءات التركية في مجال حقوق الإنسان وطالبت أنقرة بتبني وثيقة خاصة بالإصلاحات وهي كالتالي:[2]

- التمكين القانوني لحريات التعبير وتأسيس الروابط والأحزاب .
- اتخاذ الإجراءات القانونية والعملية لمحاربة التعذيب بالسجون.
- رفع العقبات التي تحظر استخدام لغات غير التركية في الإذاعة والتلفزيون والمدارس.
- تدريب موظفي السجون والقضاة والمدعين العامين على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان.

وفي قمة نيس الواقعة في (4-6) من كانون الأول لعام 2000، صادق المجلس الأوروبي على وثيقة شراكة الانضمام، التي مثلت الحد الأدنى من الشروط الأولية، وحددت القمة الأهداف

[1] النعيمي، لقمان عمر، تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ابو ظبي، 2007، ص25.

[2] المرجع السابق، ص25.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي يجب على تركيا أن تنجزها لنيل العضوية، وقبلت تركيا هذه الشروط ما دفع الاتحاد في عام 2001 إلى منح تركيا وضع الدولة المؤهلة للترشح.[1]

أما في قمة بروكسل الموقعة في 16 و17 من كانون الأول لعام 2004، اتخذت هذه القمة قرارا تاريخيا لبدء مفاوضات العضوية مع تركيا في الثالث من تشرين الأول عام 2005، وتضمن البيان النقاط التالية:[2]

1. الترحيب بالتقدم الذي حققته تركيا في ملف الإصلاح، والتأكيد على التصميم للسماح لها بالانضمام إلى الأسرة الأوروبية، وثقته بها بأنها ستواصل عملية الإصلاح لهذه الغاية.
2. حذر الاتحاد الأوروبي تركيا من محاولة انتهاك مبادئ الإتحاد الأساسية ، فإن المفوضية قد تقوم بنفسها أو بطلب من ثلث الأعضاء على الأقل بإصدار توصية تتعلق بتعليق عملية المفاوضات وستقترح شروطا لاستئنافها.

ولقد قرر الاتحاد الأوروبي تعليق مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد، حيث صوت عليه البرلمان الأوروبي في 23 / نوفمبر/2017، هذا يعكس مدى تأزم العلاقات التركية الأوروبية، وهذا القرار أتى بعد الانقلاب العسكري الفاشل الذي جرى في تركيا في 15/يوليو 2017، حيث أتى هذا القرار بعد فرض الحكومة التركية حالة الطوارئ في البلاد، واشترط الاتحاد الأوروبي لتفعيل مسيرة المفاوضات برفع حالة الطوارئ.

[1] مقلد، تركيا والاتحاد الأوروبي، ص339.

[2] المرجع السابق، ص340.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: دوافع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي

إن توجه تركيا نحو الغرب هو جزء من إستراتجيتها للاندماج الكلي مع العام الغربي، فهذه من أهم المسائل في سياسة تركيا الخارجية، لذا يجب التعرف على أهم دوافع التوجه التركي نحو أوروبا، كالدوافع السياسية والاقتصادية والأمنية، كل هذه الدوافع جعلت تركيا تقوم بعدة إصلاحات لتحقيق معايير كوبنهاجن، التي تخولها الانضمام للاتحاد الأوروبي.

أولاً: الدافع الاقتصادي:

ولهذا الدافع أهمية كبيرة في العلاقات مع أوروبا، حيث يمثل الاتحاد الأوروبي سوق تصدير رئيسي لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية التركية، وبالإضافة إلى ذلك تشكل السلع الرأسمالية من الاتحاد مطلبا ضروريا لسياسة تركيا الخارجية، حيث تشكل هذه السلع أساس لعملية التنمية والتحديث للاقتصاد التركي، والأهمية الأكبر في مجال السياسة الاقتصادية هو ضمان تدفق كبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات الأوروبية، وهذا يمكن أن يتحقق إذا أصبحت تركيا عضوا كاملا بالاتحاد الأوروبي، فقد زادت نسبة الاستثمارات الخارجية في تركيا، وخصوصا بعد أن تم فتح باب المفاوضات معها حول مسألة الانضمام، فلقد بلغت الاستثمارات الأجنبية في عام 2005 حوالي 9801 مليون دولار، وارتفعت في عام 2006 لتصبح 20168 مليون دولار، كما أن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي يمكن أن يساعد على كسب الخبرات وتكنولوجيا جديدة تحتاج إليها لمتابعة برامج التحديث المستمر لاقتصادها.[1]

[1] الغريري، الدور الأمريكي في سياسة تركيا، ص 98.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدافع السياسي:

إن رغبة تركيا في الانضمام للإتحاد الأوروبي تأتي وفقا لدوافع سياسية داخلية وخارجية، حيث إن تأييد أغلب التيارات السياسية التركية حول التحاق تركيا في الاتحاد يشكل الدافع الداخلي، فمن الواضح أن الشعب لديه قناعة بأن التغيير للأفضل لن يحدث من داخل تركيا نفسها، وذلك لقوة السلطة التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية التركية، إذ أن تغيير أو حل تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة يتطلب وقتاً طويلاً، حيث يرى المجتمع التركي أن لا مخرج من الأزمة الداخلية التركية إلا عن طريق الإتحاد الأوروبي، فموضوع انضمامها يكون وفق إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية في البلاد، وإعطاء حريات أكبر للأقليات والحركات والأحزاب السياسية التركية، للتعبير عن الرأي وممارسة الحياة السياسية والثقافية بشكل أكبر، وبالفعل بدأت حكومة حزب العدالة والتنمية بمجموعة إصلاحات سياسية ودستورية، استجابة لمعايير كوبنهاجن الخاصة بالانضمام للإتحاد الأوروبي، من أهم هذه الإصلاحات الضبط المدني للقوات المسلحة، وتخفيف حضور المؤسسة العسكرية في صنع السياسة العامة.[1]

يرغب غالبية المجتمع التركي في الاندماج بالاتحاد الأوروبي، فهي ترى بان الحكومات التقليدية في تركيا لم تقم حتى الآن بتحقيق المصالح والحاجات الأساسية للشعب التركي في المجالات المختلفة للحياة اليومية، لذلك هناك توقع بان انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيساعد على حل المشكلات التي تعانيها تركيا داخلياً، وأما فيما يخص الأقليات المختلفة والحركات الدينية والطرق الإسلامية في تركيا، فمن المتصور أن وجود تركيا في الاتحاد الأوروبي سيساعد على نشر الديمقراطية في وسط الحياة السياسية في تركيا، مما يؤدي إلى ممارسة هذه

[1] هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل حتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2001، ص312

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحركات التعبير الحر، وبذلك تتحرر الأقليات من بعض الضغوط التي تتم ممارستها عليها في تركيا.[1]

أما الدوافع الخارجية حول رغبة تركيا للانضمام للإتحاد الأوروبي تدور حول قضية تنافس تركيا مع اليونان وصراعها المستمر على بحر ايجة، فتركيا تسعى بان تحتل مكانة مماثلة على صعيد السياسة الخارجية مع البلدان، بقدر المكانة التي تتمتع بها اليونان، فلقد تقدمت تركيا بطلب التحاق بالسوق الأوروبية بعدما قدمت اليونان الطلب للغرض نفسه عام 1959، وتمثل هذه الخلافات مع اليونان عقبه في طريق الانضمام بالنسبة لتركيا حيث أن اليونان توظف وضعها كعضو في الاتحاد الأوروبي في سبيل إبقاء تركيا خارج الاتحاد.[2]

لذلك يمكن ملاحظة أن تركيا تسعى في توجهاتها نحو الغرب بان تصبح دولة وروبية، مستفيدة مما سوف يقدمه المجتمع الغربي لها، من اجل النهوض بواقعها الاقتصادي، وتقوية موقفها السياسي العسكري والعلمي، فالدول الأوروبية متطورة في هذه المجالات.

ثالثاً: الدافع الأمني:

شكل الدافع الأمني السبب الرئيسي الذي دفع تركيا بعد الحرب العالمية الثانية بالاندماج في نظام الأمن الغربي (الأوروبي، الأمريكي)، من خلال قبول العرض الذي وفره لها مبدأ ترومان، الذي أعلنه الرئيس الأمريكي هاري ترومان عام 1974، وبسبب هذه المبادرة تطورت الخصومة والعداء بين الشرق والغرب، والتنافس بين القوتين العظميين، إلى أن أفضت إلى محاولة دمج تركيا بالنظم الأمني والاقتصادي الغربي، وكان التطور السياسي والاقتصادي للبلاد معتمداً على هذه

[1] الغريري، محمد ياس خضير، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي(1993-2010)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص89.

[2] كرامر، تركيا المتغيرة، ص312.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات التي بالبداية كانت متركزة على الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن بعض المواقف لأمريكا في تلك الفترة كحظر توريد الأسلحة الأمريكية لتركيا (1975- 1979) جعلت تركيا تبحث عن بديل، حيث بدأت بمحاولات للحصول على مساعدات أوروبية على الصعيد العسكري لتعويض المساعدات الأمريكية، بالرغم من انشغال الجانب الأوروبي في تلك الفترة بتطوير سياسته الأمنية والدفاعية بعد انتهاء الحرب الباردة، إلا أنها حرصت على إبقاء أمنها القومي مرتبط ويعتمد على الأمن الأوروبي في أطره الدفاعية والأمنية مما يودي للحفاظ على روابط أمنية قوية مع الحلفاء الأوروبيين.[1]

كما أن علاقات تركيا الإقليمية خاصة مع سوريا والعراق ليست جيدة، بسبب مسألتي المياه والأكراد، حاولت تركيا تعزيز دفاعاتها بالانتماء إلى جميع المؤسسات الأمنية الأوروبية، من اجل تعزيز قدرتها العسكرية وتطويرها.[2]

المبحث الثالث: موقف دول الاتحاد الأوروبي من عضوية تركيا

تتفق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على ضرورة التعاون مع تركيا، ولكن الخلاف يدور حول منح تركيا العضوية الكاملة في الاتحاد، فبالنسبة لألمانيا أعلنت بان أقصى ما يمكن قبوله في محاولات انضمام تركيا للاتحاد هو شراكة متميزة، والسبب يعود إلى أن تركيا ليست جزءاً من مجتمع القيم الأوروبية، وهذا الرأي أتى بعد صدور قرار بدء مفاوضات العضوية نهاية

[1] المصدر السابق، ص92.

[2] MURAT BELGE, "Between Turkey and Europe, Why Friendship is Welcome," Open democracy (Istanbol), vol. 12, no. 302(december2004),pp 4-5.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عام2002، وهذا ما أكده مؤخراً وزير الخارجية سيغمار غابرييل، فلقد انتقد استخدام بعض الدول الأوروبية لتركيا كقضية داخلية في الاتحاد.[1]

كما اتخذت فرنسا موقفا قريبا من الموقف الألماني، فهي من الدول التي ترفض انضمام تركيا للاتحاد، وسبب ذلك هي القيم الإسلامية التي يؤمن بها الأتراك، ففي سبيل عرقلة انضمام تركيا للاتحاد سنت فرنسا تشريع يجعل إنكار مذابح الأرمن في تركيا جريمة يعاقب عليها القانون، وأتى الموقف اليوناني المعارض ليساعد في عرقلة مسيرة الانضمام، وهذا الرفض يعود إلى الخلافات التركية اليونانية المزمنة، ولقد نجحت اليونان بتجميد العديد من المساعدات الأوروبية المخصصة لتركيا، وأكدت النمسا بأنها تؤيد مواصلة المباحثات مع تركيا ولكن لا لعضويتها في الاتحاد الأوروبي، ويعود سبب الرفض هنا إلى العامل التاريخي الأسود بين البلدين في الحرب العالمية الثانية.[2]

ومن أهم المواقف الداعمة لعضوية تركيا الموقف البريطاني، فهي تدعم سياسة الاستمرار بالتوسع الأوروبي، وتعدها إحدى أولوياتها، على الرغم من أن انفصال بريطانيا عن الاتحاد سيفقد تركيا احد المؤيدين لانضمامها إلى الاتحاد، وتؤيد الدينمارك أيضا انضمام تركيا للاتحاد، حيث أنها رفضت إخضاع قضية انضمام تركيا لاستفتاء كما فعلت كرواتيا، وإنما صرحت بأنها تؤيد انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وكان للدول الأوروبية حديثة العضوية في الاتحاد الأوروبي مواقف مشابهه إلى حد كبير لمواقف الدول السابقة، فما عدا دولة التشيك والمجر اللتان تتحفظان

[1] مقلد، تركيا والاتحاد الأوروبي، ص366.

2 المرجع السابق، ص265.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على انضمام تركيا، فإن بقية دول شرق ووسط جنوب أوروبا تؤيد انضمام تركيا للاتحاد، وتشمل: بولندا وسلوفاكيا، وسلوفينيا واستونيا، ولاتفيا وليتوانيا، ورومانيا وبلغاريا.[1]

لذلك على تركيا مضاعفة جهودها الدبلوماسية في سبيل تحقيق توافق بين الدول الأعضاء، للحصول على الإجماع لتحقيق هدفها بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك عب توطيد علاقاتها مع الدول الأوروبية وتذليل الصعاب والعوائق.

المبحث الرابع: أسباب رفض عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي

يشترط الاتحاد الأوروبي لقبول عضوية تركيا مجموعة من الشروط، تمثل هذه الشروط أسباباً لرفض عضوية تركيا في الاتحاد، هذه الأسباب تجعل تركيا تعمل على إصلاح هذه الأسباب وتخطيها، لتحقيق هدفها بالعضوية.

وكما ذكرنا سابقا أن الجانب الأوروبي مختلف على هذه المسالة، ولكن موقف استبعاد هذه الفكرة هي الأقوى، وهناك أسباب متعددة يضعها الرافضون كعقبة في وجه تركيا، أهمها الاختلاف الحضاري وهو من أهم أسباب رفض عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، رغم أن أوروبا لم تؤكد على هذا السبب علناً، لكن ذلك يبدو واضحاً لأن الاتحاد الأوروبي للآن اقتصرت عضويته على دول أوروبية مسيحية، ذات قيم ثقافية وسياسية واجتماعية مشتركة ومختلفة عن تركيا، وهناك لعديد من الدول الأوروبية تعتبر تركيا دولة غير أوروبية، على الرغم من وجود جزءاً منها يقع في أوروبا، وهذه المسالة بالنسبة للأحزاب الديمقراطية المسيحية في دول الاتحاد تعد حاسمة، فلقد صدر قرار عام 1997 بيانا من الأحزاب الديمقراطية المسيحية في دول الاتحاد " أن انضمام تركيا

[1] باكير، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ص184.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى الاتحاد غير ممكن في المدى القريب ولا في المدى البعيد، نؤيد تعاوناً مكثفاً مع تركيا ولكن مشروع أوروبا هو مشروع حضاري، وهناك اختلاف حضاري كبير بين تركيا وأوروبا".[1]

ومن أسباب الرفض ما هو تاريخي يرجع إلى زمن القوة العثمانية وبلوغها أبواب فينا، ومنها ما هو ديموغرافي يثير المخاوف الأوروبية من الثقل التركي السكاني الذي يشكل عدد سكانها 79.51 مليون نسمة لعام 2016[2]، أي أنها تأتي بالمرتبة الثانية بعد ألمانيا التي يبلغ عدد سكانها 82.67 مليون نسمة، هذا يعني أنه سيحصل تغير في المعادلة الديمغرافية في أوروبا، واقتصاديا سوف يسيطر الأتراك على سوق العمالة، وسياسيا ستحتل تركيا المرتبة الثانية بعد ألمانيا في عدد أعضاء البرلمان الأوروبي، وبذلك ستكون قادرة بالتأثير على صناعة القرار السياسي والاقتصادي الأوروبي.[3]

كما تعد الخلافات التركية اليونانية سبب رئيس لرفض عضوية تركيا، وذلك الخلاف يعود للغزو التركي لقبرص عام 1974، وخلافهم الدائم على بحر ايجة، بالإضافة إلى الانتهاكات التي مارسها الأتراك بحق الشعب الأرمني خلال الحرب العالمية الأولى، هذه الأسباب جعلت اليونان من احد الدول المعارضة لمسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، حيث يحث لليونان ولأي دولة عضو في الاتحاد استخدام حق الفيتو ضد انضمام أي عضو جديد لا ترغب به.[4]

ويشكل عامل نقص الديمقراطية سببا لرفض عضوية تركيا في الاتحاد، ويبدو هذا واضحا من خلال ممارسات تركيا ضد الأقليات القومية في الداخل وخاصة الأكراد، حيث أنها لا تعترف

---

[1] دلي، خورشيد حسين، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، اتحاد الكتاب العرب، 2009، ص 19.

[2] www.wikipedia.org

[3] نور الدين، محمد، تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الإستراتيجية والتوثيق، بيروت، 1998،ص44.

[4] المرجع السابق، ص45.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بخصوصية الشعب الكردي وهويته، وكذلك قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وتدخل الجيش في الحياة السياسية، وهذا ما يسعى حزب العدالة والتنمية إلى محاولة اجتيازه، من خلال الإصلاحات السياسية التي يقوم بها وفق معايير كوبنهاجن كخطوة منه للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.[1]

المبحث الخامس: مستقبل عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي:

تثير قضية عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي تساؤلات كثيرة حول مستقبل هذا التفاوض، وذلك بوجود عدة أسباب تعرقل مسار التفاوض بين الطرفين كما ذكرنا سابقا، هذه الأسباب تجعل تركيا تقوم بعدة إصلاحات كدلالة منها على رغبتها المستمرة في الانضمام للاتحاد الأوروبي، وفي هذا الإطار هناك عدة احتمالات مستقبلية لهذا الموضوع سنوضحها في هذا الفصل.

أولاً : رفض عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.

وهذا الاحتمال يؤكد من خلال فرض الاتحاد الأوروبي على تركيا إصلاحات داخلية متعلقة بحقوق الإنسان ورفع مستوى الديمقراطية، حيث تمثل هذه الشروط عائق في مسار العضوية، فعلى الرغم من قرار الاتحاد بالموافقة على فتح المفاوضات عام 2013، إلا أن الاتحاد الأوروبي يرى أن تركيا لم تحقق الإصلاحات على المستوى المطلوب وفق معايير كوبنهاجن، كما يمثل العامل الديني الذي ذكر سابقا هو الحجة الأولى التي يستخدمه الاتحاد الأوروبي بعدم منح تركيا العضوية الكاملة في الاتحاد، وهذا السبب يعود إلى رؤية الاتحاد الأوروبي المستقبلية في حال قبول بلد ذو ثقافة إسلامية في الاتحاد، قد يؤدي إلى صراع حضارات مع الطرف الأوروبي

[1] دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، ص 23.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويهدد الهوية الأوروبية، والذي بالضرورة سيؤثر على الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني داخل أوروبا.[1]

كما أن الاتحاد الأوروبي متخوف من الثقل الديمغرافي لتركيا، حيث يبلغ عدد سكان تركيا 80 مليون نسمة، ففي حال انضمامها للاتحاد الأوروبي سوف تفرض سيطرتها على المؤسسات الأوروبية، وتؤثر على عملية صنع القرار في الاتحاد، من خلال ما ستحصل عليه من مقاعد داخل البرلمان الأوروبي، كما أن اليد العاملة التركية المتدنية الأجر ستخلق تنافس مع الأيدي العاملة الأوروبية، الذي سيؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في الاتحاد الأوروبي.[2]

وكما ذكرنا سابقا يعد رفض بعض الدول الأوروبية عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي عائقا أساسيا أمام تركيا، حيث أن موضوع الموافقة على ضم دولة في الاتحاد يتطلب إجماع مطلق لكافة الدول الأعضاء، هذا يعني أن تركيا إذا التزمت بالشروط التي يفرضها الاتحاد عليها، لتتمكن من الانضمام للمجموعة الأوروبية، يجب عليها أيضا إقناع الدول المعارضة كفرنسا وألمانيا واليونان وغيرها، للعدول عن موقفها المعارض لمسألة العضوية في الاتحاد.[3]

ثانياً: انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي

على الرغم من العقبات التي تواجهها تركيا في مسألة انضمامها للاتحاد الأوروبي، إلا ان احتمال انضمامها للاتحاد ما زالت ممكنة، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال فتح باب المفاوضات في قمة بروكسل عام 2013، بعد توقفها عام 2010، وهذا الاحتمال مرتبط بمدى

[1] مصطفى، عبد الله، " مفاوضات جديدة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا حول شروط العضوية"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 13، ص 106.

[2] النعيمي، تركيا والاتحاد الأوروبي، ص66.

[3] عادل، جارش، تركيا والاتحاد الأوروبي: جدلية الاستيعاب والاستبعاد، رسالة دكتوراه منشورة، المركز الديمقراطي العربي، 2014، ص 45.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قدرة تركيا التوفيق بين الخلافات الموجودة داخل الاتحاد حول موضوع العضوية التركية، وهذا يتحقق بمواصلة تركيا إصلاحاتها السياسية والاقتصادية وفقا لشروط الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تعزيز التبادل الاقتصادي والاعتماد المتبادل بين تركيا والاتحاد. [1]

وترى تركيا أن انضمامها للاتحاد الأوروبي يمثل مصلحة حيوية من الناحية السياسية و الاقتصادية، الذي سيؤدي إلى تحقيق استقرار كبير في العملية الديمقراطية التي تشهدها تركيا، الذي بالضرورة سيعزز من دورها الإقليمي والاقتصادي، ويرى الاتحاد الأوروبي بأنه سيحقق مكاسب، متعلقة بالدور الذي تلعبه تركيا في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة آسيا الوسطى، حيث تحتاج أوروبا لتركيا لصياغة سياسة خارجية اقتصادية وأمنية مشتركة، تعود بالمكاسب على الجانب الأوروبي بكسبه سوق تصدير مهم في هذه المناطق، بالإضافة إلى حاجتها لموارد الطاقة الموجودة بدول آسيا لوسطى.[2]

ثالثاُ: استمرار بقاء المفاوضات على ما هو عليه

وهو الوضع الحالي لعملية المفاوضات، إذ يطرح هذا الاحتمال فكرة أن الاتحاد الأوروبي سيبقى متردداً في قبول عضوية تركيا إليه، ويتوقع استمرار عملية التفاوض فترة تمتد من 5-10 سنوات، وهذا المسار قد يودي إلى رفض أو قبول تركيا في الاتحاد مستقبلا، ولأهمية تركيا الإستراتيجية التي يدركها الاتحاد الأوروبي الذي يشكل أهم عامل لقبول تركيا في الاتحاد، و

[1] محمود، حيدر جاسم، واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص100.

[2] المرجع السابق، ص 101.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مخاوف الاتحاد الأوروبي التي ذكرت سابقا والذي يقف عائقا أمام العضوي، يجعل سيناريو إبقاء المفاوضات هو الاحتمال الأفضل.[1]

كما أن الاتحاد الأوروبي متخوف من رفض عضوية تركيا في الاتحاد، الذي سيجعل تركيا تبحث عن شريك بديل يحقق لها المكاسب المرجوة من انضمامها للاتحاد الأوروبي، واقرب احتمال لهذا البديل هي منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، التي ترتبط مع تركيا بروابط الدين واللغة المشترك، هذا الاحتمال قد يؤدي إلى تشكل عالم إسلامي تقوده تركيا، والذي بالضرورة سيكون ضد مصالح الجانب الأوروبي.[2]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1] STIFTUNG, Mercator, The Future of Turkey - EU Relations, report, 2016, pp3.
[2] Ipide, pp4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

النظام السياسي التركي

وآلية صنع السياسة الخارجية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

سيتناول هذا الفصل آلية صنع السياسة الخارجية التركية، والتي يشترك في صناعتها كل من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، حيث تقوم وزارة الخارجية بتقديم دراسات إستراتيجية وتحليلات تقوم باقتراحها الجامعات أو مراكز أبحاث خاصة، تساعد هذه الاقتراحات متخذ القرار السياسي بعملية اختيار السياسة الأفضل، بالإضافة إلى المؤسسات غير الرسمية المتمثلة بالأحزاب وجماعات الضغط ووسائل الإعلام والرأي العام، والتي تقوم بتقديم سياسات وبدائل سياسية خارجية يتم طرحها في مجلس الأمة التركي، لتكون مصدر بحث عن استراتيجيات تركية ايجابية بديلة، كما سيتم دراسة أهم العوامل المؤثرة على عملية صنع القرار، حيث يتأثر القرار بعدة عوامل داخلية ناشئة من البيئة الداخلية للدولة، كالجغرافيا والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والايدولوجية، وعوامل خارجية ناشئة عن البيئة الخارجية الإقليمية والدولية للدولة، كما سنعرض نشأة حزب العدالة والتنمية وما هي أهم الإصلاحات التي قام بها، وذكر التعديلات الدستورية لعام 2017.

المبحث الأول: الإطار الدستوري والقانوني لعملية صنع القرار في تركيا

تحكم تركيا البلاد وفقاً لدستور عام 1982، ويبين الدستور عملية صنع القرار السياسي من الناحية القانونية، فهو يحدد الإطار القانوني لعملية صنع القرار السياسي في تركيا، بسلطاتها الثلاث والعلاقات بينها واختصاص كل سلطة، فقد اخذ هذا الدستور بالنظام البرلماني كنظام حكم للدولة، وأكد على المبادئ الأساسية للدولة، والتي تسمى المبادئ الكمالية وهي الحكم الجمهوري والقومية والشعبية وتأكيد دور الدولة العلمانية الثورية، وبموجبه يتحدد تكوين سلطات الدولة و وظائفها والعلاقات فيما بينها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: السلطة التشريعية:

تتكون هذه السلطة من "المجلس الوطني التركي الكبير"، ويمارس المجلس صلاحية التشريع وفقا للمادة 7من الدستور، ويتألف البرلمان من 550 عضواً، ينتخبون كل 4 سنوات بناءً على التعديل الدستوري لعام 2007، وينعقد بحضور ما لا يقل عن ثلث أعضاء المجلس ويتخذ قراراته بالأغلبية المطلقة، ويحق للمجلس إصدار قرار بإجراء انتخابات مبكرة، أو تأجيل الانتخابات لمدة عام بسبب الحرب وتجديد الانتخابات قبل انقضاء الأربع أعوام، كما يجوز إجراء انتخابات جديدة إذا قرر رئيس الجمهورية ذلك وفق الشروط المبينة في الدستور، ويجوز إجراء انتخابات تكميلية عند حدوث شواغر في أعضاء المجلس، حيث تجرى مرة واحدة فقط بكل فترة انتخابية، ولا يجوز إجراء انتخابات تكميلية إذا لم يبق سوى عام واحد فقط على موعد الانتخابات العامة.[1]

ويجب على كل حزب يدخل البرلمان أن يحصل على 10% على الأقل من أصوات الناخبين، وإذا لم يحقق هذه النسبة توزع المقاعد التي فاز بها على الأحزاب الأخرى، التي تمكنت من دخول البرلمان بالنسب ذاتها التي فازت بها، ويشترط بالمرشح أن يبلغ الثلاثين من عمره وان لا يكون فاقد لأهليته القانونية، وان يكون ممن أدو خدمتهم العسكرية وان لا يكون قد حكم عليه بالسجن ما يعادل سنة واحدة مع استثناء المسجون لفعل غير متعمد، ويمنع من سجن لأسباب الرشوة و الإفلاس والفساد وكل من تورط في نشاطات فوضوية وايدولوجية أو حث عليها أو حصل على عفو، ويمنع من يعمل ببعض الوظائف الرسمية وكل من يعمل بالقوات المسلحة.([2])

تشمل واجبات الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا وسلطاتها سن القوانين وتعديلها والغاؤها، بالإضافة إلى ممارسة اختصاصاته الإشرافية و الرقابية على السلطة التنفيذية،باستخدام طرق

[1] دستور تركيا لعام 1982، المادة 75-76.

[2] المرجع السابق، المادة 78.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسالة في النظم البرلمانية، توجيه الأسئلة والنقاش العام، والتحقيق والاستجواب والرقابة المالية وغيرها من الطرق،[1] وتفويض مجلس الوزراء إصدار مراسيم لها قوة القانون في أمور معينة، ومناقشة مشروع قانون الموازنة ومشروع قانون الحساب الختامي واعتمادها، وإصدار قرارات صك العملة وإعلان الحرب، والموافقة على التصديق على المعاهدات الدولية، وإصدار قرارات العفو العام والعفو الخاص بأغلبية ثلاثة أخماس الأعضاء.[2]

ثانياً: السلطة التنفيذية:

وتتكون هذه السلطة من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وهي السلطة التي تلعب الدور الأساسي في عملية صنع السياسة الخارجية، وكون النظام السياسي في تركيا برلماني، فان مجلس الوزراء هو المرجع في مجال صنع السياسة الخارجية، بحيث أن للسلطة التنفيذية مؤسسات تشرف على عملية صنع السياسة الخارجية متمثلة ب وزارة الخارجية والتي تشارك في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها، وتشرف على العلاقات الدولية، وما يخص عملها في التبادل الدبلوماسي والقنصلي مع الدول والمنظمات الدولية، ووزارة الدفاع التي تشارك أيضا في صناعة السياسة الخارجية بالدفاع عنها وعن الأمور التي تتعلق بالأبعاد وما يندرج ضمن مؤسساتها من أجهزة كالمخابرات والذي يزودها بالمعلومات التي تصب في خدمة هذه السياسة، ومجلس الأمن القومي والذي ينسق ويتعاون مع العديد من الوزارات الرئيسية داخل الدولة لتقديم المشورة والتوصيات الهامة للسياسة الخارجية .

1 شقدان، محمد أحمد، السياسة الداخلية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية 2002– 2015، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2015، ص 41.

2 المرجع السابق، المادة 87.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1_ رئيس الجمهورية:

وهو أعلى منصب بالدولة، ويمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي، وبناءاً على التعديل الدستوري لعام 2007 ينتخب الرئيس من قبل الشعب، عن طريق الاقتراع العام بالأكثرية المطلقة للأصوات الصحيحة، من بين النواب الذين أتموا الأربعين من العمر ممن أكملوا الدراسة العليا، أو من بين المواطنين الأتراك المؤهلين للانتخاب نوابا، فترة ولايته 5 سنوات ويمكن انتخابه لفترتين على الأكثر، ويجب عليه أن يتنحى عن عضوية الحزب حال اعتلائه السلطة.[1]

وتشمل مهامه وصلاحياته ما يلي:[2]

- دعوة المجلس الوطني الكبير للانعقاد عند الضرورة.
- المسؤول عن تطبيق الدستور ومراقبة أعمال أجهزة الدولة من حيث الانضباط.
- له حق مطالبة المجلس بإعادة النظر في القوانين والمطالبة بإجراء استفتاء عام بشان قوانين تعديل الدستور.
- دعوة المحكمة الدستورية لإلغاء القوانين والقرارات الحكومية التي لها قوة القانون على أساس عدم دستوريتها من الناحية الشكلية أو الموضوعية.
- تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالته، وتعيين الوزراء وإقالتهم بناءاً على اقتراح رئيس الوزراء.
- التصديق على الاتفاقيات العامة.

[1] المرجع السابق، المادة 103.

[2] المرجع السابق،المادة 104.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دعوة مجلس الأمن القومي للانعقاد ورئاسته.
- إعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ.
- تعيين أعضاء المجلس الأعلى للتعليم ورؤساء الجامعات، وأعضاء المحاكم من الدرجات العليا.

ولقد حدد الدستور ثلاث هيئات تابعة ومرتبطة برئاسة الجمهورية، وهي الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، والتي تختص بتقديم الخدمات اللازمة لتمكين الرئيس من أداء مهامه، وتتكون من أعضاء مساعدي الرئيس ومكتب مستشاريه ورئاسة المخابرات ومكتب سكرتارية الرئيس، وهيئة مجلس الدولة للإشراف والرقابة، والذي يتكون من 9 أعضاء يعينهم الرئيس، ويستهدف ضمان فاعلية عمل الإدارة الحكومية والتزامها بالقانون، من خلال القيام بناء على طلب لرئيس بمهام البحث والتحري عن عمل هذه الإدارة، ويقدم تقاريره للرئيس وحده ويجوز إرسال هذه التقارير إلى المؤسسات المعنية أو نشرها.1

2_ مجلس الوزراء:

يتحمل المجلس المسؤولية السياسية أمام البرلمان ويتكون من رئيس الوزراء والوزراء، ويتم تعيين رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية، وغالبا ما يكون من الأغلبية البرلمانية، ويختار رئيس الوزراء وزراءه من بين النواب أو من بين الأشخاص المؤهلين للانتخاب كنواب، ويعرضهم على رئيس الجمهورية كي يتم الموافقة على تعيينهم وتشمل مهامه وصلاحياته ما يلي:[2]

- صنع السياسة الداخلية والخارجية وضمان تنفيذها باتخاذ ما يلزم لذلك من قرارات.

[1] شقدان ، السياسة الداخلية التركية، مرجع سابق، ص44.

[2] المرجع السابق، المادة108.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تطبيق القوانين واقتراح مشروعات القوانين.
- إصدار قرارات لها قوة القانون بموجب تفويض من البرلمان.
- رئاسة اجتماعات مجلس الأمن القومي في حالة عدم اشتراك رئيس الجمهورية.
- السلطة التنظيمية لمجلس الوزراء في المجالات الاقتصادية والمالية كاتخاذ قرارات متعلقة بالرسوم والضرائب الجمركية في مجال التجارة الخارجية.

يختلف دور السلطة التنفيذية وقدرتها في التأثير على عملية صنع القرار، وذلك باختلاف طبيعة النظام السياسي وتكوينه، فكل نظام يحدد المرجع بالسلطة التنفيذية، وفي النظام السياسي البرلماني التركي تتمثل السلطة التنفيذية بيد مجلس الوزراء في مجال صنع السياسة الخارجية، فهي تشمل مؤسسة وزارة الخارجية التي تشارك في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها، وتشرف على العلاقات الدولية، وما يخص عملها في التبادل الدبلوماسي والقنصلي مع الدول والمنظمات الدولية، كما لابد للإشارة لدور وزارة الدفاع في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، وذلك من خلال الدفاع عنها وما يندرج ضمن مؤسساتها من أجهزة، والمهم هنا التركيز على جهاز المخابرات والذي يقوم بتزويد السلطة التنفيذية بالمعلومات اللازمة والتي تصب في خدمة متخذ القرار باختيار البديل الأفضل من البدائل وفقا لهذه المعلومات.[1]

- **مجلس الأمن القومي:**

يتكون هذا المجلس من رئيس الوزراء ورئيس الأركان العامة، ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية، وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة والقائد العام لقوات الأمن (الجندرمة)، ويمكن

[1] سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص 223.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دعوة آخرين من الوزراء أو غيرهم لحضور بعض اجتماعاته طبقا لجدول أعماله، ويختص المجلس ببحث الشؤون المتعلقة بالأمن القومي للدولة، ويقدم توصياته بشأنها إلى مجلس الوزراء الذي يتعين عليه الاهتمام بما يتضمنه من تدبيرات ضرورية للحفاظ على سلامة الدولة وأمنها القومي ، حيث يقوم المجلس بتنسيق والتعاون مع العديد من الوزارات الرئيسية داخل الدولة لتقوم بدور استشاري في تقديم المشورة لصانعي القرار السياسي، وتنعقد اجتماعاته برئاسة رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء في حال غيابه.[1]

* **العلاقة بين المجلس الوطني (البرلمان) والحكومة:**

لقد بين الدستور وسيلة لضمان التوازن بين هذين المجلسين في حالة نشوب خلاف بينهما بعد تقديم قائمة أعضاء مجلس الوزراء إلى المجلس الوطني أو حصول مجلس الوزراء على التصويت بالثقة، وتتمثل هذه الوسيلة في حق المجلس الوطني في إسقاط الحكومة عن طريق سحب الثقة منها، وكذلك يحق لرئيس الجمهورية في ظل ظروف معينة في الدعوة لإجراء انتخابات عامة جديدة، ولحصول الحكومة على الثقة تتطلب موافقة الأغلبية المطلقة للنواب الحاضرين بشرط أن لا تقل عن 25% من العدد الإجمالي للنواب، مضافا إليه صوت واحد، وإضافة إلى التصويت على الثقة في مرحلة تشكيل الحكومة، يجوز لرئيس الجمهورية لاحقا أن يطلب التصويت على الثقة بحكومته من جانب المجلس الوطني وذلك بعد مناقشة ذلك في مجلس الوزراء، ولا يمكن للمجلس الوطني رفض هذا الطلب إلا بالأغلبية المطلقة لإجمالي عدد النواب.[2]

---

[1] المرجع السابق، المادة 118

[2] معوض، جلال عبد الله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية– التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، 1998، ص 20.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى المسؤولية الجماعية لمجلس الوزراء أمام المجلس الوطني عن تنفيذ السياسة العامة للحكومة، يتحمل كل وزير مسؤولية الأعمال المندرجة في إطار وزارته وأعمال مرؤوسيه، ويجوز للمجلس الوطني تطبيقا لمبدأ المسؤولية السياسية التصويت على الثقة بالحكومة، ويمكن للحكومة أن تطلب التصويت على الثقة بها خلال توليها السلطة، ورئيس الوزراء مسؤول عن ضمان التزام أعضاء حكومته بأحكام الدستور والقانون في أعمالهم، ويجوز له أن يقترح على رئيس الجمهورية إقصاء وزير أو أكثر في بعض الحالات.[1]

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة بالسياسة الخارجية التركية:

أولاً: العوامل الداخلية

وهي العناصر البشرية والمادية التي تقع داخل محيط الدولة الإقليمي وتشمل ما يلي: العامل العسكري والسياسي، والاقتصاد، والأيدلوجية والدين، وجماعات الضغط والمصالح، والرأي العام، وتفاعل هذه العوامل مع بعضها، بحيث تترك تأثيرها على صانع القرار بالسياسة الخارجية وبالتالي على سلوك الدولة الخارجي وكيفية تعامل الدولة مع الدول، وسنتعرف فيما يلي على أهم هذه العوامل.

1)العامل الجغرافي والأهمية الإستراتيجية:

يشكل هذا العامل أهم المحددات والركائز الأساسية في رسم السياسة الدولية الخارجية وعلاقاتها، خصوصا مع دول الجوار، بحيث تعتبر حدود الدولة أحد أهم العوامل التي تواجه الدولة في الصراعات القومية، أو أحد العوامل التي تساعد بتكوين علاقات قوية ومتينة.

[1] المرجع السابق،ص21.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقع الجمهورية التركية في قارتي آسيا وأوروبا الغربية، وتبلغ مساحتها (779542 كم مربع)، بحيث يمنحها هذا الموقع منذ القدم قدرة تفاعل حيوي في المحيط الإقليمي، حدودها من الشمال بلغاريا واليونان، ومن الشمال البحر الأسود، ومن الشمال الشرقي جورجيا وأرمينيا، ومن الشرق إيران وإقليم ناكسيفان الأذربيجاني، ومن الجنوب العراق وسوريا والبحر المتوسط، ومن الغرب بحر ايجة، بحيث يشكل الجزء الأوروبي من تركيا نسبة 3.05% من مجموع مساحة البلاد، بينما يشكل الجزء المتبقي والمعروف بأناضول الجزء الآسيوي حوالي (96.95%) من مجموع المساحة.[1]

تعتبر تركيا في قلب المجال الجغرافي لمنطقة ما يسمى "أوروسيا" وهذه المنطقة متحكمة في قلب العالم، الأمر الذي يؤهلها بلعب دور محوري وحاسم في المجال الجيو سياسي، بالإضافة بأنها محاطة بالمياه بثلاث جهات تجعلها تسيطر على ممرات مائية تعطيها دور المتحكم بهذه الممرات، بحيث تتحكم بالممرات والمضائق المائية وتنظم حركة السفن بين البحرين المتوسط والأسود، تعتبر تركيا دولة محورية في مجالها الجغرافي، لكونها دولة قارية وبحرية في نفس الوقت ولاتساع حدودها، فهي تشترك بالحدود مع ثماني دول، تتيح لها اختيار سياسات أو تحالفات مختلفة ومتنوعة. [2]

2)السكان والديمغرافية:

يبلغ عدد سكان تركيا وفقا لمؤسسة الإحصاء التركية حتى نهاية عام 2017 ما يقارب 80 مليون نسمة، تنقسم إلى ما يقارب (50.3%) ذكور، و(49.7%) إناث، بحيث تحتل تركيا

[1] السيد سليم، محمد ورجا إبراهيم، وآخرون، الأطلس الأسيوي، مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، 2003، ص221.

[2] باكير، علي حسين، تركيا الدولة والمجتمع، موقع الجزيرة نت، تاريخ الدخول 5/4/ 2018 http://www.aljazeera.net .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرتبة 17 عالميا من حيث تعدادها السكاني، والذي يؤهلها للعب دور هام في مختلف المجالات التي تتأثر بالعامل البشري، مثل النواحي الاقتصادية والديمغرافية.[1]

ديمغرافيا تعتبر تركيا حسب متوسط الأعمار في التعداد السكاني دولة شابة في المعيار الهرمي، إذا تمت مقارنته بالدول الآخرى خاصة الأوروبية والتي تعاني من شيخوخة السكان العالي، وهذا التعداد يسمح لتركيا بان تكون صاحبة تأثير في المنطقة إقليميا، وتتمتع تركيا بتنوع عرقي وديني، على الرغم من وجود غالبية عرقية تركية دينية إسلامية، وتعتبر الطرق والجماعات الإسلامية من ابرز القوى المؤثرة في عملية صنع القرار التركي، يشكل العامل الديني عنصرا مهما جدا للشعب التركي، ويعتبر الدين السني الأكبر من حيث نسيته، بحيث يشكل أربع أخماس الدولة والمتبقي هم من الشيعة وأقليات أخرى.[2]

3) الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية التركية من العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي، سواء الأحزاب المشاركة في الحكم والتي تشارك عبر وزرائها ونوابها عملية صنع القرار، أو الأحزاب الأخرى المعارضة بدورها في طرح البدائل، ونقد القرارات وفي تأثيرها في الرأي العام، حيث تمثل الأحزاب قنوات للمشاركة السياسية، وأدوات لبلورة الخيارات والبدائل أمام متخذي القرار، كأطر لتفعيل المشاركة الشعبية، وقيامها بدور مكمل لدور الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية وتعبئة الرأي العام.[3]

[1] المرجع السابق.

[2] السيد سليم، الأطلس الأسيوي، ص220.

[3] النعيمي، احمد نوري، النظام السياسي في تركيا، الجنان للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2010، ص48.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد شهدت الحياة الحزبية في تركيا تطورات كثيرة أهمها كان الانتقال من الحكومات الائتلافية والتي استمرت من عام 1950الى 2007. حيث نجح حزب العدالة والتنمية في استعادة دور تركيا وموقعها وقوتها التاريخية التي لعبتها في محيطها، بينما وصلت أحزاب أخرى للبرلمان، مثل حزب الشعب الجمهوري، حزب الحركة القومية وغيرها، بمساندة أعضاء مستقلين تم ضمهم لها، مثل المجتمع الديمقراطي والحرية والتضامن، والاتحاد الكبير.[1]

ويتباين تأثير الأحزاب في عملية صنع القرار السياسي تبعا لنظام الدولة السياسي، ففي تركيا وفقا لنظامها البرلماني الأحزاب ذات التوجهات العلمانية تهدف للتقارب نحو العالم الغربي وإسرائيل ومعادية للإسلام والتقرب للشرق الأوسط، أما عن الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية، فهي تدعو للتقارب نحو العالم العربي والإسلامي ومناطق آسيا الوسطى، بالإضافة إلى الأحزاب اليسارية واليمينية فهما حارسان ويدعمان التوجهات العلمانية، فاليسار معادي للدين، واليمين لا يعادي الدين ويميل للحرية والتدين، وهناك اختلاف بقوة تأثير كل حزب على عملية صنع القرار التركي.[2]

وفيما يلي عرض لأهم الأحزاب التركية، كحزب الشعب الجمهوري، وحزب الحركة القومية، وحزب الشعب الديمقراطي.

(1) حزب الشعب الجمهوري: أسس هذا الحزب على يد مصطفى كمال اتاتوورك عام1923ويقوده اليوم كمال كيليتشدار أوغلو، وهو أكبر الأحزاب المعارضة للحزب الحاكم، سياسيا وايدولوجيا، حيث يمتلك هذا الحزب الكتلة الثانية في البرلمان، حيث

[1] فلادمير ايفانوفيش، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني الصراع السياسي في تركيا: الأحزاب السياسية والجيش، ، دار حوران، دمشق، 1991، ص 48.

[2] المرجع السابق، ص 49.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمثل هذا الحزب المؤسسة العلمانية في تركيا، إذ يستقطب اليساريين والعلمانيين وبعض القوميين وغالبية الكتلة العلوية.[1]

(2)حزب الحركة القومية: تأسس هذا الحزب عام 1983، تحت اسم العمل القومي، ويعتبر هذا الحزب بأنه حزب يميني قومي متطرف يملك ثالث أكبر كتله في البرلمان التركي، يسعى لإثبات وجوده بالبرلمان بقيادة دولت باهتشلي، بهدف التصدي لمشروع حزب العدالة والتنمية في اعتماد النظام الرئاسي، كما يحاول عرقلة إيجاد تسوية نهائية في ملف المصالحة بين الأكراد والدولة، كما يعتبر هذا الحزب من أكثر المعارضين لمسالة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، بحيث تعتبر هذه المعارضة احد الوسائل للتأثير على السياسة الخارجية التركية.[2]

(3) حزب الشعب الديمقراطي:وهو حزب يهتم بحقوق الأكراد، وميوله يسارية يرأسه صلاح الدين ديميرطاش، ويعتبر هذا الحزب أول إطار سياسي جامع للأكراد يخوض الانتخابات البرلمانية في تركيا كحزب، ويعتبر الذراع السياسية لحزب العمال الكردستاني، ويكمن تأثير هذا الحزب بإثارة قلق حزب العدالة الحاكم، وذلك لأن هذا الحزب يمكنه الحصول على أصوات يسارية تركية إضافية من خارج دائرة مؤيديه الأكراد، بحيث أنه إذا تخطى حاجز العشرة بالمئة اللازمة للتمثيل بالبرلمان، سيحرم ذلك حصول حزب العدالة على هذه الأصوات.[3]

1 عوض الله، عبد العزيز، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة، مركز الدراسات الشرقية، القاهرة، 2002، ص102.
2 المرجع السابق، ص 103.
3 المرجع السابق، ص 103.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4) جماعات الضغط والمصالح:

تتكون جماعات المصالح في تركيا ما بين جماعات عمالية ومهنية واقتصادية ونسائية وبيئية وغيرها كالنقابات ومنظمات المجتمع المدني، وتقوم بممارسة عدة وظائف كالاتصال المباشر بالحكومة، وتعبئة الرأي العام، وتمارس هذه الجماعات ضغوطا على صانعي القرار، لخدمة مصالح هذه الجماعات وقدرتها على التأثير في الحكومة بواسطة التظاهرات والإضرابات، ، ولهذه الجماعات أهمية كبيرة في فهم عملية صنع القرار، إذ أنها من ناحية تشكل في بعض قطاعاتها قوى ضاغطة على صانع القرار، ومن ناحية أخرى تعد مصدرا للتجنيد السياسي، حيث انضم بعض قادتها وكوادرها إلى النخبة السياسية بمستوياتها المختلفة.[1]

و تظهر قوة هذه الجماعات بسيطرتها على مفاصل هامه في تركيا، كالنواحي الاقتصادية أو الإعلامية التي لها تأثير على الرأي العام التركي، ومن اهمم هذه الجماعات في تركيا وأنشطها جماعات رجال الأعمال، وأكبرها اتحاد الغرف والبورصات التركية (TOBB)، وجمعية رجال الصناعة والأعمال الأتراك توسياد، وجمعية موسياد المساندة لحزب الرفاه، وبعض النقابات المهنية وأهمها نقابة المحامين ونقابة الأطباء ومجلس الصحافة وبعض النقابات والجمعيات الصحفية. [2]

وتأثر هذه الجماعات في عملية صنع القرار عن طريق طرح مطالب معينة أو ممارسة ضغوط على صانعي القرار وذلك بما يخص الأمور الداخلية، كزيادة الأجور أو قضايا حقوق الإنسان أو تقرير حوافز للاستثمار والتصدير، وأحيانا مسائل خارجية كفتح الأسواق للصادرات والمشروعات أو تسوية الديون المتأخرة للشركات لدى دول أخرى، بالإضافة إلى تأثيرها على

---

[1] الشرطي، السياسة الخارجة التركية تجاه القضية الفلسطينية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان– الأردن،2013، ص234.

2 المرجع السابق، ص234.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومة سواء عبر وسائل التظاهر، أو الإضراب كالنقابات العمالية أو عبر أساليب تمويل الأحزاب، وإقامة علاقات خاصة بين بعض هذه الجماعات وبين صانعي القرار، ولهذه الجماعات أهمية في عملية التجنيد السياسي لعناصر مهمة في النخبة السياسية.[1]

ولقد انقسمت هذه الجماعات إلى جهات علمانية وأخرى دينية، ويستخدم كل طرف قدرته الاقتصادية للتأثير على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، حيث انشات القوى العلمانية جمعية تسمى " توسياد" عام 1971 والتي تضم رجال الأعمال والصناعيين الأتراك، ويعتبر أعضاء هذه الجمعية الأكثر ثراءً في تركيا، وتعتبر أكثر استثماراتها في الغرب بحيث يشكل إنتاجها قيمة 47%من الإنتاج الاقتصادي التركي، هذا يعكس مدى تأثيرها على القرار السياسي والتوجهات التركية الاقتصادية، بحيث تعتبر من اكبر المويدين لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.[2]

5) وسائل الإعلام والصحافة والرأي العام:

ويعد مقياس مهم لما تتطلع آلية الشعوب من أراء واتجاهات، ويقاس مدى مشروعية أي نظام سياسي بمقدار ملائمته وتطبيقه لمطالب الشعب، فيجب أن يكون الرأي العام دليل عمل واضح أمام صانعي القرار، لتكون قراراتهم مكتسبة الشرعية والقبول والتنفيذ الطوعي من قبل الشعب.[3]

وفي هذا الجانب نذكر نتائج استطلاع للرأي العام التركي، أجرته شركة " ماك " التركية للاستشارات والأبحاث، حول موقف الشعب التركي من مواصلة المفاوضات من اجل انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي لعام 2016، وكانت نتائج الاستطلاع رفض 68% من الأتراك مسألة مواصلة

1 النعيمي، النظام السياسي التركي، ص 224.

[2] سليم، تحليل السياسة، مرجع سابق، ص251.

3 المرجع السابق، ص235.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المفاوضات، مقابل 23% أيدوا مواصلة تركيا المفاوضات، و9% كان محايد، كما أظهر الاستطلاع نفسه بأن 58% من الأتراك يريد تشكيل تحالفات مع دول الجوار، خاصة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى، و 38% دعا للتقرب وتوثيق العلاقات مع الجانب الأوروبي و4% كان محايد. [1]

عند وجود صحافة حرة ووسائل إعلام فعالة تعبر عن تطلعات الشعوب، فمن واجب الأنظمة السياسية وصانعي القرار الاسترشاد لما تنشره الصحافة ووسائل الإعلام في عملية صنع القرارات، حيث تعد الأكثر تأثيرا في الرأي العام وبالتالي في التأثير في عملية صنع القرار، ولومن باب النقد والتقويم وطرح البدائل، ويعتمد صانعو السياسة الخارجية على وسائل الإعلام كأداة هامه للتعبير عن مواقفهم وأرائهم لكسب التأييد والدعم لبرامجهم، والتي لها الأثر في تعبة الرأي العام التركي تجاه العديد من القضايا، سواء الداخلية أو الخارجية، لإعادة تشكيلها بشكل تنافسي بين الأطراف التركية، كالمنافسة بين العلمانيين والإسلاميين.[2]

وتكمن أهمية الأداة الإعلامية في عدة جوانب، فهي تهدف إلى حث وتوجيه الدعاية لتأييد أو رفض رأي سلوك معين كمحاولة لإقناع الرأي العام بسياسة ما،3 بالإضافة إلى دورها في بروز الأيديولوجية في السياسات الخارجية، والتي شكلت سلاحا فعالا تستخدمه القوى العظمى في استقطاب الدول إلى جانبها، وأنه ليس هناك أفض من الدعاية سبيلا لذلك، يتأثر الرأي العام التركي بالدور الهام الذي تمارسه وسائل الإعلام في تشكيل بيئة لصنع القرار، ويعتبر الإعلام قناة هامة ورئيسية للتعبير عن الرأي العام وموقفه، سواء بالقضايا الداخلية والخارجية، بالإضافة لتأثير

[1] النعيمي، تركيا والاتحاد الأوروبي، ص42.

[2] جلال معوض، صناعة القرار في تركيا، ص127.

[3] حيدر صادق، مستقبل الدبلوماسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007 ص 22.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسائل الإعلام في تكوين الرأي العام، حيث لعبت وسائل الإعلام التركية الدور الأكبر في إفشال المحاولة الانقلابية والتي استهدفت الإطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية في تموز 2016، حيث ساعدت القنوات ووسائل التواصل المسئولين على إيصال رسائلهم التي تحث المواطنين على التصدي لهذه المحاولة، بحيث ساهم ذلك بتشكيل رأي عام مؤيد لبقاء حزب العدالة والتنمية في الحكم ومواجه لهذا الانقلاب.[1]

6) المؤسسة العسكرية:

للمؤسسة العسكرية التركية أهمية كبيرة جدا في الدراسة والتحليل، لمعرفة قدرتها في التأثير على صناعة القرار في تركيا، وقدرتها بتغيير المجريات التي تحدث بالسياسة الخارجية التركية، وذلك لحجم قوتها العسكرية والاقتصادية، وحجم هذه المؤسسة وسيطرتها على مراكز القوة في النظام السياسي التركي، وطبيعة العلاقات الداخلية والخارجية لهذه المؤسسة، وما لهذه العلاقات من أثر على صناعة القرار أو تنفيذه أو التأثير على مجرياته وتطبيقه.[2]

لقد أعطي للمؤسسة العسكرية أهمية كبيرة في تركيا، و اكتسبت هذه الأهمية منذ قيام الجمهورية التركية 1923، و منح لهذه المؤسسة الحق بالتدخل في الحياة السياسية، حيث نصت المادة 35 من قانون المهام الداخلية للجيش، بأنه يحق للجيش التدخل في السلطة إذا رأى خطرا على الجمهورية أو على ديمقراطيتها، كما تمثل المؤسسة العسكرية المدافع الأول عن النهج العلماني الذي ترى به خطا للحداثة والتقرب من للحضارة الأوروبية، حيث أن له الحق بالتصدي

[1] موقع الجزيرة نت، http://www.aljazeera.

[2] هاشم الشبيب، المجتمع التركي بين ثقافتين ملفات خاصة: تركيا وصراع الهوية، تاريخ الدخول 2017/11/11، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/bce9ec2e-2e6f-4bcf-a6d9-1bceb782774a .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأي خطر يمكن أن يؤثر على طبيعة تركيا العلمانية التي تسعى من خلالها الانضمام للإتحاد الأوروبي.[1]

وكان لانقلابات هذه المؤسسة أثرا واضحا بتدخلها بالحياة السياسية وعملية صنع القرار، حيث استولى الجيش على السلطة ثلاث مرات و كان أول انقلاب له في 27 مايو 1960، تلاها مؤامرة قيادة الجيش في 21 مارس 1971، ومن ثم الانقلاب العسكري في 12 سبتمبر 1980.

وقع أول انقلاب عسكري في 27 مايو 1960، بزعامة الجنرال جمال غوريسيل، الذي أطاح بالحكومة الديمقراطية المنتخبة ورئيس البلاد، حيث تم توقيف نشاط الحزب الديمقراطي واعتقال رئيس الوزراء، وإحالة عدد كبير من قيادات الجيش والضباط إلى التقاعد، وكان الانجاز الأكبر لهذا الانقلاب هو الدستور الجديد الذي كان مختلفا عن دستور 1924، وكان من أهم التعديلات التي جرت في هذا الدستور منع الاحتكار السياسي لحزب واحد على الحياة السياسية، بالإضافة إلى إنشاء محكمة دستورية، كما أعطى للجيش دورا دستوريا، من خلال تأسيس مجلس الأمن القومي والذي تكون عام 1962، ويضم بين أعضاءه رئيس هيئة الأركان ورؤساء القوى الرئيسية في المؤسسة العسكرية، حيث أعطى لهم الحق بتقديم نصائح للحكومة في مسائل الأمن الداخلية والخارجية.[2]

وفي 12 مارس 1971 وقع الانقلاب الثاني، وعرف هذا الانقلاب باسم "انقلاب المذكرة"، حيث أنها أسفرت عن استقالة حكومة سليمان ديمريل خلال ساعات من إصدار البلاغ، وتأسست بعدها حكومة تكنوقراط برئاسة نهاد أريم حكمت البلاد في الفترة 1971-1973، لتعلن بعدا حالة

[1] حسني محلي، الجيش التركي انحياز مطلق للعلمانية، تاريخ الدخول2017/11/11،
. http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/ccdb504b-3d05-43a9-8e3f-96f11befaec

[2] هلال، رضا، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص 117-120.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طوارئ وإنشاء محاكم عسكرية، ومنع المظاهرات، ودخول الجيش بمواجهة مع كل من يبدي تعاطفا تجاه اليسار، كما تم إغلاق حزب العمال التركي في 1971 في إطار التضييق على اليسار، وفي أكتوبر 1973 فاز أجاويد زعيم حزب الشعب الجمهوري بالانتخابات العامة، وفي تلك الفترة تدهورت الحالة الاقتصادية، وانتشرت حالات الاعتقال والإرهاب السياسي، وقامت الجماعات اليسارية بأعمال تهدف إلى إشاعة الفوضى، هذه الأسباب أدت إلى حدوث انقلاب أخر في عام 1980.[1]

كان لانقلاب 13 سبتمبر 1980 الأثر الأكبر في تدخل المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية، والذي قاده الجنرال كنعان ايفرين الذي مارس سياسة عسكرية متشددة، حيث منح للمؤسسة العسكرية من خلال الانقلاب الذي أحدثه الحق بالتدخل في السياسة، لإعادة الاستقرار بوسائل عسكرية وتسلطية، حيث أسس الضباط نظام سياسي ذو طابع عسكري، كما كانت تمارس أعمال عنف ضد العمال والمثقفين والطلاب ممن يشك فيهم النظام السياسي الأمني، وفي دستور 7 نوفمبر 1982 دلالة واضحة بتدخل العسكر في العمل السياسي، حيث زاد من مهام وصلاحيات مجلس الأمن القومي، وقد مارست المؤسسة العسكرية بواسطة المجلس صلاحيات وامتيازات مباشرة، لم تقتصر على الجانب الاستشاري وإنما التنفيذي أيضا، حيث أقرت عدد من القوانين الهامة كقانون الطوارئ، وقانون مكافحة الإرهاب، وكل الإجراءات المضادة للحركة الكردية الانفصالية، والحركات الدينية الإسلامية، وأعمال العنف السياسي وتهديد علمانية الدولة.[2]

---

[1] المرجع السابق،ص121.

[2] محفوض، عقيل سعيد، جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص158.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن توضيح تأثير المؤسسة العسكرية على العملية السياسة بعدة عوامل:[1]

- قدرتها التنظيمية والديناميكية على احتكار وسائل العنف الشرعي والحفاظ على الأمن والسلام الداخلي، والحماية من التهديد الخارجي.
- عقيدة المؤسسة المضافة إلى الجيش، والتي تعطيه الحق بحراسة الدولة والحفاظ على نظامها السياسي العام، ومراقبة السياسة العامة ليصبح بمثابة الوصي على السياسة.
- استعداد الجيش بالتدخل في السياسة العامة نتيجة لضعف مستوى المؤسسات، وميل السياسيين المدنين لسياسات نخبوية تؤدي لاضطراب سياسي.

وفي هذا الجانب يجب أن نذكر دور حزب العدالة والتنمية في تقليص صلاحيات المؤسسة العسكرية في العملية السياسية، فمنذ تولي حزب العدالة الحكم حرصت على تطبيق الشروط التي يضعها الاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف الحصول على العضوية، ومن هذه الشروط هو تقليص قبضة الجيش على الحياة السياسية، لذلك أصدرت تركيا مجموعة قوانين تتعلق بتقليص الصلاحيات التنفيذية والرقابية لمجلس الأمن القومي، واقتصار دوره على الجانب الاستشاري، كما أن صلاحية تعين الأمين العام لمجلس الأمن، انتقلت من رئيس الأركان إلى رئيس الجمهورية، حيث يقوم مجلس الوزراء بترشيح اسمين إلى رئيس الجمهورية ليختار من بينهم، كما أنه لا يشترط أن يكون المعين لرئاسة المجلس القومي عسكرياً.[2]

أيضا من ابرز التعديلات التي أجراها حزب العدالة والتنمية، هو أن يشارك نائب رئيس الوزراء ووزراء العدل والخارجية والداخلية في المجلس العسكري الأعلى الذي يتخذ قرارات بشأن

[1] المرجع السابق ص162.

[2] المرجع السابق، ص165.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترقية الجنرالات، وخضوع قيادة القوات الجوية والبرية والبحرية لوزير الدفاع ، بعد أن كانت خاضعة لرئيس هيئة الأركان، كما انه تم زيادة صلاحيات وزير الدفاع بحيث أصبح بمقدوره أن يختار فريقه الوزاري بدلا من أن يعمل مع الفريق الذي يعينه الجيش، كما ان المصانع والمستشفيات وجميع المنشات العسكرية التي كانت تحت سيطرة الجيش أصبحت جزءاً من وزارة الدفاع.[1]

7) الأقليات

وتعتبر كل من الأكراد والأرمن الأقليات التي لها الأثر الأكبر على عملية صنع القرار.

(أ) الأكراد:

يعتبر الأكراد من الأقليات العرقية الكبرى في تركيا، حيث يشكلون ما يقارب 14 مليون نسمة بنسبة 15.7% من إجمالي عدد الأتراك، منتشرين في أقاليم متعددة في تركيا، وتطالب هذه الأقلية الانفصال عن تركيا منذ تشكيل الجمهورية التركية.[2]

تعتبر المسألة الكردية من المسائل الهامة جدا المؤثرة بالسياسة التركية الخارجية، فهي تمثل عقبة وثغرة على أمنها وسيادتها، حيث انه منذ قيام الجمهورية التركية تحاول هذه الفئة المطالبة بحقوقها، كانت بداية الحركة الكردية المسلحة في تركيا في العام 1925 والتي عرفت آنذاك باسم ثورة " الشيخ سعد الكردي" والتي قمعت على يد مصطفي كمال أتاتورك، لتليها العديد من الثورات مثل العام 1928 و1930، وانتفاضة 1937 والتي سميت بانتفاضة " دير سيم" والتي

[1] موقع ترك برس، تاريخ الدخول، 2018/5/10، http://www.turkpress.com/ .

[2] موقع الجزيرة نت، تاريخ الدخول 2017/11/2، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/54a01615-6ad5-4bdd-aa75-8e94fb8e48a6 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

راح ضحيتها الآلاف من القتلى والجرحى، وفي عام 1984 شكل الأكراد عدة انتفاضات خلال تاريخ الجمهورية التركية، هذا التمرد الذي قاده حزب العمل الكردستاني، أثار عبئا على تركيا وأثار سلبية على سياستها الخارجية، خصوصا مع دول الجوار وتعاونها معهم لدرء الخطر الكردي بعملياته المسلحة ضد جيشها.[1]

يريد الأكراد الاعتراف بهم كمجموعة عرقية متميزة عن الأتراك، وبالتالي منحهم ما يجعلهم قادرين على تجسيد هويتهم المستقلة ثقافيا وسياسيا، وإعطائهم العديد من الحقوق التي تكفل تحقيق هذه الهوية، سواء أكان ذلك من حيث السماح لهم بالتدريس باللغة الكردية، والحرية بتشكيل الجمعيات أو المنظمات الخاصة بهم واتي تعزز الثقافة الكردية، بالإضافة إلى السماح لهم بفتح محطات إذاعية وتلفزيونية ناطقة باللغة الكردية، وكل ما من شانه إظهار التميز في ثقافتهم، الأمر الذي ترفضه تركيا وتعارضه بشكل حاسم وترفض الموافقة عليه، وترفض كذلك تأسيس أي منظمة أو جمعية تعكس هذا التطلع، وتواجه أي خطوة نحو هذا التوجه بكافة الوسائل، منها الحظر أو الاعتقال أو النفي للزعماء الأكراد. [2]

حزب العمال الكردستاني الذي تأسس عام 1978 بزعامة عبد الله أوجلان، يشكل التهديد الأكبر لتركيا ويعكر صفوها، لما يمثله من عداء للنظام التركي وما ينتهجه من تمرد، وخوض لحرب العصابات المسلحة، وكما ذكرنا سابقا أن حزب العمل الكردستاني نفذ أول هجوم له في آب 1984 على منشئات عسكرية عدة، حيث شكل منذ ذلك الحين عنفا غير محدود، و دخل هذا

[1] نور الدين، محمد، تركيا الصيغة والدور، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت،2008، ص51.

[2] المرجع السابق، ص72.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحزب في مواجهه واشتباكات مسلحة ضد القوات التركية، وقد شكل عدد القتلى في الأعوام 1984- 1995 قرابة 20181 قتيل، بينهم 5014 من المدنيين الأتراك.[1]

وتتأثر السياسة الخارجية التركية بالمسالة الكردية ، لان الاستمرار بالحرب ضد الأكراد يؤثر عليها سلبا سواء أكان ذلك على المستوى الإقليمي أو الدولي، أو ما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وما قد يلحق بتركيا الضرر من حيث الايدولوجية الرسمية للدولة، ويمكن إجمال تأثير هذه القضية على السياسة الخارجية التركي بالأكراد على النحو التالي:[2]

1) شكل النظام القائم وكيفية تعاطيه مع هذه الأقليات وحقوقها وحرياتها أمام المنظومة العالمية وما تمثله تركيا من التوجه نحو النظام الديمقراطي، الأمر الذي تعتبره هاما لها فيما يتعلق بالموافقة على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

2) الاستقرار والأمن الداخلي لتركيا، وعدم وجود ما يؤثر سلبا على حالة الأمن والاستقرار، لما لذلك من انعكاس على سياستها الخارجية وان لم يكن بالشكل المباشر.

3) تتأثر السياسة الخارجية التركية سلبا أو إيجابا مع الدول حسب طبيعة تعاملها مع هذه الأقلية، كالحديث عن تعاون كردي إسرائيلي ذلك سيعزز من توجه سياسة تركيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية.

4) تتأثر سياسة تركيا الخارجية مع العديد من الدول التي لها صلة بهذه الأقليات كسوريا والعراق، سواء كان ذلك بتقديم الدعم للأقلية أو تقديم دعم للنظام التركي للحد من نشاطها.

---

[1] Kamal Kirisci and Gareth M. Winrow, the Kurdish question and turkey, great Britain: frank Cass public shers, 1997, pp126.

[2] الشرطي، السياسة الخارجية التركية ،ص126-132.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ب) الأرمن:

وهم من أقدم الشعوب التي سكنت منطقة القوقاز شرقا وشرق بلاد الأناضول، وعندما أسس الأتراك دولتهم انخرط الأرمن في الدولة الجديدة، ولقد كان لهم حضور قوي في مختلف المجالات، ولكن النزاعات القومية أفسدت العلاقة الجيدة تاريخيا بين الأرمن وقادة السلطة، مما تسبب بمذابح ذهب ضحيتها عدد كبير من الأرمن عام 1915، الأمر الذي أدى بأرمن للنزوح إلى الدول المجاورة ك لبنان وسوريا، لتأتي بعد ذلك معاهدة لوزان بالاعتراف بهم كأقلية مثل اليهود و اليونان، ومنحها حق افتتاح مدارس خاصة بها وحماية أملاكها وحرية التعبير والنشر باللغة الأرمينية وكذلك الحرية الدينية.[1]

ويقدر عددهم حاليا حوالي 70.000 ألف نسمة، تتركز الغالبية العظمى من الأرمن في مدينة اسطنبول، وذلك بعد تفريغ الأناضول الشرقي منهم ولهم في تركيا عشرات المدارس والكنائس والجمعيات الخيرية، والغالبية الأرمينية تعتنق المسيحية، وعلى الرغم من المذابح والإبادة الجماعية التي تتهم بها تركيا للآن، إلا أنه لا يمكن إغفال ما وصل إليه الأرمن من حقوق سياسية ومدنية، والتي يعود مسببها هو موضوع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، بحيث تحاول تركيا الالتزام بحقوق الأرمن وتأمينها، بشكل يتلاءم مع المعايير الدولية المعتمدة، وبالأخص المعايير الأوروبية.[2]

8)الاقتصاد التركي:

يعتبر هذا العامل من العوامل المؤثرة جدا بالسياسة الخارجية للدول، فكثرة الموارد الطبيعية أو قلتها تؤثر على قطاعاتها الإنتاجية وعلى توجهات وسياسات الدولة الاقتصادية، كالميزان

[1] نور الدين، الجمهورية التركية، مرجع سابق، ص 68.

[2] خالد سليمان، " مسيرة حقوق الأقليات الدينية في تركيا"، ديوان العرب، تاريخ الدخول 2018/5/7، http://www.diwanalarab.com/spip.php?article6275 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجاري للدولة المتعلق بكم الصادرات والواردات الدولية، وما يمثله هذا الميزان من أهمية في حجم العلاقات بين الدول كجزء من السياسة الخارجية، بحيث تسعى كل دولة لتقوية اقتصادها والعمل على الوصول لأعلى درجات الرخاء والتنمية الاقتصادية، ورفع مستوى دخل الفرد والذي بالضرورة يؤثر ويتأثر بالسياسة الخارجية. [1]

في سبيل ذلك تقيم تركيا علاقات اقتصادية متينة مع الدول، بهدف فتح أسواق الدول للصادرات التركية، وأخذ ما تحتاجه من موارد هامة من الدول، في سبيل ذلك تقوم بعقد اتفاقيات و معاهدات اقتصادية وتجارية للوصول إلى أهدافها الاقتصادية، وتميل تركيا في توجهاتها الاقتصادية نحو الغرب، وكانت أولى ملامح هذا الاهتمام بتوقيعها اتفاقية مع المجموعة الأوروبية عام 1963.[2]

منذ الأزمة الاقتصادية عام 2001 والتي بلغ فيها متوسط معدل النمو الاقتصادي حوالي 4% سنويا، بدأت تركيا بإصلاحات عديدة أدت إلى انخفاض التضخم بشكل كبير وزيادة ثقة المستثمرين والاستثمارات الأجنبية، حيث قامت تركيا بفتح أسواقها الذي أدى لانخفاض نسبة البطالة والحد من الرقابة الحكومية على التجارة الخارجية والاستثمار وخصخصة الصناعات التي تتبع القطاع العام، وتختلف تركيا في معطياتها الاقتصادية باختلاف سياستها التي تتبعها وبدرجة اعتمادها على علاقاتها الخارجية، بحيث تتسم بقوة تعاونها مع العالم الخارجي، هادفة لتحقيق النمو والرخاء الاقتصادي، وللاقتصاد التركي مزايا عدة ركيزته الأساسية بأنها تقوم على الفئات الشابة، وتركز تركيا في علاقاتها الاقتصادية على العالم الغربي والأوروبي بالإضافة إلى دول آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وفي إطار الإصلاحات التي اعتمدتها حكومة حزب العدالة والتنمية في

[1] الطويل، رواد زكي، الاقتصاد التركي وابعاده المستقبلية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص21

[2] نور الدين، الجمهورية التركية، مرجع سابق، ص 22.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجال الاقتصادي، اعتمادها عام 2005 عملة جديدة الليرة التركية بهدف تحقيق استقرار اقتصادي، أتى ذلك بعد موافقة الاتحاد الأوروبي على بدء مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وبعد إصدار هذه العملة لوحظ التراجع الكبير لحجم تضخم الاقتصاد التركي، والذي أدى إلى الاستقرار الاقتصادي وارتفاع قيمة العملة التركية مقابل الدولار واليورو، وزيادة نسبة الاستثمارات الأجنبية.[1]

وتختلف تركيا في معطياتها الاقتصادية باختلاف سياستها التي تتبعها وبدرجة اعتمادها على علاقاتها الخارجية، بحيث تتسم بقوة تعاونها مع العالم الخارجي، هادفة لتحقيق النمو والرخاء الاقتصادي، وللاقتصاد التركي مزايا عدة ركيزته الأساسية بأنها تقوم على الفئات الشابة، وتركز تركيا في علاقاتها الاقتصادية على العالم الغربي والأوروبي بالإضافة إلى دول آسيا الوسطى والشرق الأوسط.

جدول رقم (1) النمو الاقتصادي التركي للفترة ما بين 2002-2016

العام	الناتج المحلي بالقيمة الحالية[1]	معدل نمو الناتج[2]
2002	232	6.2
2003	303	5.3
2004	392	9.4
2005	482	8.4
2006	530	6.9
2007	647	4.7
2008	730	0.7
2009	614	-4.8
2010	731	9.2
2011	774	8.8
2012	788	2.1
2013	823	4.2
2014	798	2.9
2015	823	4.2
2016	798	2.9

موقع وزارة الاقتصاد التركية
https://www.economy.gov.tr

[1] النعيمي، تركيا والاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص58.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: حزب العدالة والتنمية

أولا: النشأة والتأسيس

تأسس الحزب في 14/ آب /2002، من قبل أعضاء سابقين بحزب الفضيلة المنحل عام 2001، وكان عدد المؤسسين 63 فرد بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان وعبد الله غول، وكان شعاره "انفتاح على التنوير انغلاق على العتمة"، ويمثل الحزب الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا، كما يؤكد الحزب عدم معارضته للعلمانية وللمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، ويؤكد على أهمية الاستمرار في مسيرة انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي.[1]

وكان من أهم مبادئه احترام القوانين التركية، والعمل للحفاظ على الأمة التركية ككتلة واحدة، من خلال صيانة التنوع الديني والثقافي والفكري للمواطنين، ورفض كل أشكال التمييز وانه يسعى للدفاع عن احترام جميع الحقوق السياسية للمواطنين في إطار نظام ديمقراطي تعددي ، يحترم حرية التعبير.[2]

وفي الثالث من تشرين الثاني لعام 2002 قرر رئيس الحكومة بولند أجاويد بإجراء انتخابات مبكرة، شارك حزب العدالة فيها بقيادة عبد الله غول، وحقق الحزب فوزه بالانتخابات بحصوله على 34.29% من أصوات الناخبين، مما أتاح له الحصول على 363 مقعداً، ليصبح بإمكانه تشكيل الحكومة بمفرده في البرلمان، تولى عبد الله غول رئاسة الوزراء، حيث منع منها أردوغان بسبب قصيدة ألقاها في 1994 موالية للإسلاميين، رفع عنه الحظر عام 2003 ليسمح له بعدها أن يحل محل عبد الله غول في رئاسة الوزراء، وفي انتخابات 2007 حصل الحزب على

[1] بسلي، حسين واوزباي، عمر، رجب طيب أردوغان / قصة زعيم ترجمة طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، 2011، ص 10.

[2] النعيمي، النظام السياسي التركي، ص389.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

47% من نسبة التصويت، انخفض عدد المقاعد بالبرلمان إلى 341، ولكن أُعيد تكليف أردوغان رئيسا للوزراء، في حين انتخب عبد الله غول ليكون رئيسا للجمهورية التركية.[1]

وكان حزب العدالة والتنمية ضمن برنامجه الانتخابي قد ركز على موضوع سياسته الخارجية، بحيث انه طرح فكرة احترام الدول الأخرى والمنظمات الدولية لوحدة وسيادة اراضيها، كما أمن الحزب بضرورة إعادة تحديد أولويات السياسة الخارجية لتركيا في مواجهة منه للحقائق الإقليمية والدولية المتغيرة، وإيجاد توازن جديد بين الحقائق والمصالح الوطنية، وفيما يلي طرح للسياسات التي طرحها الحزب في برنامجه الانتخابي:[2]

- تمثل تركيا عنصر استقرار في المنطقة بديمقراطيتها واقتصادها وموقفها المحترم لحقوق الإنسان، وبهذه الخصائث ستبادر لحل الأزمات التي تعاني منها المناطق المجاورة.
- يرى الحزب بأن وجود بيئة اقليمية امنة سيسهم اسهاما مهما في التنمية الاقتصادية، لذى ستسعى تركيا لتحقيق هذا الأمن والاستقرار ، وستزيد من جهودها لإقامة علاقات طيبة مع دول الجوار.
- بالرغم من القرابة التاريخية والثقافية والاجتماعية مع الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى، فإن تركيا لم تستطيع تلبية التوقعات في علاقاتها مع هذه الدول، لذى سيبذل الحزب ما بوسعه لتوطيد العلاقات مع هذه الجمهوريات.
- ستسعى تركيا في علاقاتها مع الاتحاد الاوروبي لتحقيق التزاماتها وتنفيذ الشروط التي يطلبها الاتحاد من الدول الأخرى وذلك بهدف الانضمام اليه بأسرع وقت ممكن.

[1] بسلي، رجب طيب اردوغان، ص 12.

[2] برنامج حزب العدالة والتنمية 2002، ترجمة طارق عبد الجليل، مركز القاهرة للدراسات التركية، ص 77-79.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إن لتركيا علاقات جغرافية وتاريخية وثيقة مع أوروبا ولذا ستبقى علاقاتها مع الدول الأوروبية من أولى اهتماماتها واولى جدول اعمال سياستها الخارجية.

وفي نفس العام فاز الحزب بالاستفتاء الذي طرحه حول بعض التعديلات الدستورية، أهمها انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة وليس البرلمان، وكانت نتيجة الاستفتاء بقبول التعديلات بنسبة68.90%، كما فاز الحزب بالاستفتاء الذي أجراه عام 2010حول التعديلات الدستورية بنسبة موافقة 57.88%، حيث شملت 26 تعديل، وفي 2011 فاز الحزب بالانتخابات التشريعية للمرة الثالثة بنسبة 50% من الأصوات ما يعادل 327 مقعد من مقاعد البرلمان ليشكل الحكومة متفرداً للمرة الثالثة.[1]

وفي حزيران عام 2015 فاز الحزب مجددا بالانتخابات التشريعية بنسبة 40.87%، ليشكل حكومة ائتلافية كان عدد مقاعده بالبرلمان 258 مقعد، ولعدم تمكن الأحزاب السياسية من الاتفاق حول تشكيل حكومة ائتلافية، قرر رئيس الجمهورية أردوغان بالتشاور مع رئيس البرلمان لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة، وفي تشرين الثاني من نفس العام 2015 فاز الحزب بأغلبية ساحقة بعدد مقاعد 317 مقعد بنسبة 49.5%، ليعود مجدداً بتشكيل الحكومة منفرداً.[2]

يلاحظ في برنامج حزب العدالة والتنمية أن من أولوياته كان موضوع الانضمام لاتحاد الأوروبي، فمنذ استلام أردوغان رئاسة الحكومة بدء من خلال برنامجه الإصلاحي مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، كان من أهمها زيادة الضمانات التي تحمي الحريات السياسية

[1] الغول يسرى، اثر صعود حزب الدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية– الإسرائيلية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص102.

[2] جندري، ادريس، دراسة الاسلام التقدمي في تركيا: قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدارسات والأبحاث، المغرب، ص10.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والثقافية وحقوق الإنسان، ومنع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية، وإلغاء جرائم الرأي وعقوبة الإعدام نهائياً، والسماح بتدريس اللغة الكردية في المدارس والبث الإعلامي باللغة الكردية، ورغم كل العقبات التي واجهها الحزب إلا أنه استطاع أن يحقق جزءًكبيراً من التنمية في البلاد، كان ذلك واضحا على الصعيد الاقتصادي حيث أنه اخرج البلاد من أزماته الاقتصادية، بالإضافة إلى ممارسة الحريات، حيث قام بتعديل الدستور بأحد أهم القضايا كما ذكرنا سابقا، حيث جعلت المواطن التركي هو صاحب القرار باختيار رئيسه بدلا من البرلمان.[1]

ثانياً: الاستفتاء الدستوري التركي 2017:

طرح حزب العدالة والتنمية مجموعة من التعديلات على الدستور، ولقد اجري استفتاء دستوري في 16/ ابريل/ 2017، عرض فيه 18 تعديلا، وكان من ابرز التعديلات استبدال نظام الحكم البرلماني القائم بالرئاسة التنفيذية، وإلغاء منصب رئيس الوزراء، ورفع عدد مقاعد النواب من 550 الى 600 مقعد، انتهت نتيجة الاستفتاء بالموافقة على التعديلات بنسبة 51.5%، وفيما يلي عرض لمجمل التعديلات المقترحة :[2]

- رفع عدد نواب البرلمان من 550 عضو إلى 600 عضو.
- خفض سن الترشح لخوض الانتخابات العامة من 25 إلى 18 عام.
- تجري الانتخابات العامة والرئاسية في نفس اليوم كل 5 سنوات.

[1] المرجع السابق، ص11.

[2] موقع الجزيرة نت ، تاريخ الدخول 2017/11/12، http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/1/17/.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يستخدم البرلمان صلاحيته في الرقابة والتفتيش والحصول على معلومات عبر "تقصي البرلمان" أو "سؤال خطي".
- عدم قطع رئيس الدولة صلته بحزبه.
- ولاية رئيس الدولة 5 سنوات ولا يحق للشخص أن يتولى منصب الرئاسة أكثر من دورتين.
- المرشح الذي يحصل على أغلبية مطلقة في الانتخابات يفوز بمنصب الرئاسة.
- رئيس الدولة يتولى صلاحيات تنفيذية وقيادة الجيش ويحق له تعيين نوابه والوزراء وإقالتهم.
- يعرض الرئيس القوانين المتعلقة بتغيير الدستور على استفتاء شعبي حال رآها ضرورية.
- يحق للرئيس إصدار مراسيم في مواضيع تتعلق بالسلطة التنفيذية لكن لا يحق له إصدار مراسيم في المسائل التي ينظمها القانون بشكل واضح.
- يحق للبرلمان طلب فتح تحقيق بحق رئيس الدولة ونوابه والوزراء ولا يحق للرئيس في هذه الحالة الدعوة إلى انتخابات عامة.
- يحق للرئيس تعيين نائب له أو أكثر.
- تسقط العضوية البرلمانية عن النواب الذين يتم تعيينهم في منصب نواب الرئيس أو الوزراء.
- يحق للرئيس إعلان حالة الطوارئ في حال توفر الشروط المحددة في القانون.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تلغى المحاكم العسكرية بما فيها المحكمة القضائية العليا العسكرية والمحكمة الإدارية العليا العسكرية.
- يحظر إنشاء محاكم عسكرية في البلاد باستثناء المحاكم التأديبية.
- رئيس الدولة يعرض الميزانية العامة على البرلمان.
- يلغى مجلس الوزراء ومنصب رئيس الوزراء ويتولى الرئيس مهام وصلاحيات السلطة التنفيذية بما يتناسب مع الدستور.

يعد هذا الاستفتاء حدثا مهما في السياسة التركية، تسعى من خلاله البلاد إلى وضع دستور جديد، يتضمن جملة من التغييرات، كتوسيع صلاحيات رئيس الجمهورية، وتحويل النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي، ولقد وصلت نسبة المشاركة الشعبية بالاستفتاء داخل تركيا نسبة 85% من إجمالي 55.3 مليون ناخب، يحق لهم المشاركة في الاقتراع، وسوف تجري الانتخابات العامة والرئيسية المقبلة في 3 نوفمبر لعام 2019.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

علاقات تركيا مع آسيا الوسطى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

سنتناول في هذا الفصل التعريف بآسيا الوسطى، وما هي الدول التي تضمها، وماهي مواردها، وأهميتها، كما سيعرض تاريخ العلاقات التركية مع هذه المنطقة، وعلاقات تركيا بكل دولة من دول آسيا لوسطى، وبيان الدوافع التركية في توجهها نحو هذه الدول، والأساليب التي تتبعها تركيا لزيادة العلاقات مع جمهوريات آسيا الوسطى.

المبحث الأول: تعريف بآسيا الوسطى:

تعد هذه المنطقة ذو أهمية كبيرة بالنسبة لتركيا، فتركيا تطمح لقيادة هذه المنطقة، إذ تشكل هذه الجمهوريات المسلمة ذات الأصل التركي كما يصفها صانعوا القرار التركي بأنها المنفذ لتركيا، وهي قيرغيزستان وكازاخستان وأوزباكستان وتركمانستان وطاجاكستان انظر خارطة رقم (1).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمتاز هذه الجمهوريات بكثرة مواردها الطبيعية وبثرواتها المختلفة، إذ يبلغ احتياطي كازاخستان وتركمانستان من النفط حوالي 5.9 مليارات طن، ويبلغ حجم الغاز الطبيعي في آسيا الوسطى 34% من الاحتياطي العالمي، وحجم النفط 27% من الاحتياط العالمي،[1] غير أن الأهم هو إعلان اكتشاف كميات ضخمة من النفط لدى بحر قزوين، وأشارت التقديرات الأولية أن هذه الكميات تبلغ 150 مليار برميل من البترول، وربما مثلها من الغاز.

وتمثل الدول الأوروبية السوق الرئيسي للنفط والغاز، كما أن جمهورية كازاخستان كانت تمتلك 60% من المصادر المعدنية للإتحاد السوفيتي سابقاً، من حديد وفحم ومعادن متنوعة تستخدم في الطاقة النووية والصواريخ، أما جمهورية أوزبكستان فإنها تعد ثالث أكبر منتج في العالم للقطن، بينما تمتلك جمهورية تركمنستان احتياطاً ضخماً من الغاز الطبيعي تحتل به المركز الرابع على مستوى العالم بعد روسيا والولايات المتحدة وإيران، وكما أنها تتمتع بثروات مائية ضخمة، حيث تقع كازاخستان وتركمنستان على بحر قزوين، وتمتلك هذه الدول ما يقارب ثلثي شواطئه، و تمتلك مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة، فلقد كانت الأراضي المزروعة في جمهورية كازاخستان تشكل 20% من مساحة الأراضي المزروعة في الاتحاد السوفيتي السابق.[2]

ويمنح عنصر وحدة العرق ووحدة اللغة بين أتراك جمهوريات آسيا وأتراك تركيا، ميزة تكسب تركيا التفوق على منافسيها لكسب النفوذ التركي في المنطقة، هذه الخواص تخلق إمكانيات تعاون بين تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى، في اتجاه تكوين " جماعة تركية جديدة على غرار

---

[1] الخفاف، عبد الله علي، المومني، محمد أحمد، آسيا الوسطى الاسلامية، دار عمار للنشر والتوزيع، 1995، ص101.

2 الطرزي، نصر الله مبشر، تركستان ماضيها وحاضرها، مكتبة الآداب للطباعة و التوزيع والنشر، القاهرة، 2010، ص7.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"الجماعة الأوروبية"، وكانت أولى بوادر التعاون وضع أبجدية واحدة مشتركة أطلق عليها " الأبجدية التركية المشتركة"، وهي الأبجدية اللاتينية المعتمدة حاليا في تركيا منذ عام 1928.[1]

المبحث الثاني: تاريخ العلاقات التركية مع جمهوريات آسيا الوسطى:

كانت تركيا منذ القدم على علاقة بدول آسيا الوسطى، حيث سيطرت الجيوش العثمانية على إقليم التركستان (آسيا الوسطى) التي تضم (أوزبكستان، قيرغزستان، كازاخستان، تركمانستان، وطاجاكستان، أذربيجان)، طوال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ولم تنته هذه السيطرة إلا حين استولى على تلك المناطق تحالف أوروبي بزعامة الإمبراطورية النمساوية، وعندما وقع انقلاب عسكري في أذربيجان قاده أنور باشا عام 1918 لتخليص وسط آسيا من السيطرة الشيوعية ، أعلنت تركيا تشجيعها للانقلاب، ولكن الجيش السوفيتي دخلها عام 1920 وأعلنها جمهورية سوفيتية، ولقد تأسست هذه الجمهوريات وفق قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بتاريخ 1924/10/18.[2]

ولقد قامت وزارة الخارجية التركية عام 1989 بإنشاء إدارة خاصة، كانت مهمتها إعادة الروابط والأواصر مع الأقليات التركية في كل مكان في العالم، وتقديم المساعدات الثقافية والاقتصادية لهم، و كانت تركيا أول دولة تعترف وتدعم استقلال هذه الجمهوريات في الأمم المتحدة بعد انهيار الإتحاد السوفييتي، وكان لهذا الموقف أثر كبير في اعتراف المجتمع الدولي

[1] نور الدين، تركيا المتحولة، مرجع سابق ص211.

[2] العبودي، محمد بن ناصر، يوميات آسيا الوسطى، مطابع الفرزدق التجارية، 1995، ص13.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بهذه الجمهوريات، بالإضافة إلى أن تركيا قدمت مساعدات كبيرة لهذه الجمهوريات عندما كانت ضمن الاتحاد السوفيتي (سابقاً) من اجل حصولها على الاستقلال.[1]

كما قدمت تركيا مساعدة للجمهوريات الإسلامية فور إعلان استقلالها، للحصول على الاعتراف الدولي والإسراع بتقديم المنح الدراسية لطلابها، وتزويدها بالآلات والمطبوعات التركية، وإرسال الوفود الاقتصادية والسياسية إليها والبحث في جدوى الاستثمار والتعاون الاقتصادي التركي معها، كما قامت بخلق أطر تنظيمية لعلاقاتها بالجمهوريات الخمس ذات الأصول التركية، ولقد صرح الرئيس التركي تورغت أوزال عام 1992 " أن تركيا قبلت مسؤولية تمثيل العالم التركي، وقد حان الوقت لإقامة رابطة تركية بين هذه الجمهوريات القريبة ثقافيا بعضها من بعض ولا يمكن لأحد أن ينكر أن هناك عالماً تركياً بين بحر الادرياتيك وسور الصين ". [2]

بعد انهيار الإتحاد السوفيتي كانت توجهات دول آسيا الوسطى السياسية ترتكز لإتباع النموذج التركي الديمقراطي العلماني، ومنذ استقلال هذه الجمهوريات بدأت سبل التعاون مع تركيا بالتطور، فلقد قام الرئيس الكزخستاني نور "سلطان نازاربابيف" في أيلول عام 1991 بزيارة لأنقرة، وفي كانون الأول لعام 1991 قام رؤساء جمهوريات تركمانستان وأوزبكستان وقيرغستان، بزيارات رسمية لتركيا، وفي 16 / كانون الأول لنفس العام قامت تركيا بالاعتراف بجميع الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفييتي السابق.[3]

---

1 جاسم، أفراح ناثر، توركوت اوزال ومشروع العثمانية الجديدة، مركز الدراسات الإقليمية، العدد الثالث، 2007، ص7.

2 المرجع السابق، ص 8.

3 HEINZ KRAMER, " WILL CENTRAL ASIA BECOME TURKEY'S SPHERE OF INFLUENCE ", article, vol. 1, no1, 1996, pp 6 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن تركيا تسعى لتحقيق أهمية خاصة للتعاون بين دول العالم التركي، حيث قامت تركيا عام 1992 بعقد " قمم قادة الدول الناطقة بالتركية"، بهدف زيادة فرص التعاون بين الدول الناطقة بالتركية، ولقد تم تطوير عقد هذه القمم بعد توقيع اتفاقية ناهتشيفان الموقعة 3/ اكتوبر 2009، حيث بموجبها تأسس مجلس تعاون الدول الناطقة بالتركية والذي يقع مقره في اسطنبول، ويواصل مجلس التعاون نشاطاته في العمل على زيادة العلاقات وتوثيق سبل التعاون للدول الناطقة بالتركية.1

يتضح لنا مما تقدم أن تركيا تمثل مكانة هامة لدى جمهوريات آسيا الوسطى، لقربها الجغرافي بتلك الدول، كما أن تركيا تعد من أهم منافذها على البحار الدولية لان هذه الجمهوريات لا تمتلك أي منفذ على البحر إلا عن طريق تركيا، بالإضافة إلى التقارب الديني والثقافي الذي يسهم في تحقيق هذه المكانة، كما أن الروابط اللغوية والعرقية في تلك الجمهوريات توثق العلاقات بينها وبين تركيا.

وكان لحزب العدالة والتنمية منذ توليه للحكم دور كبير في توثيق العلاقات مع هذه الجمهوريات، ويمكن تلخيص السياسة الخارجية التركية المتعلقة بآسيا الوسطى بأنها تدعم دول هذه المنطقة فيما يخص مواصلتها لوجودها كدول مستقلة، ومستقرة سياسيا واقتصاديا، ومتعاونة فيما بينها ومع الدول المجاورة لها، ومتكاملة مع المجتمع الدولي ومتمسكة بالقيم الديمقراطية، وبفضل هذه السياسة أصبحت تركيا أحد الشركاء المهمين لدول المنطقة.[2]

1 موقع وزارة الخارجية التركية، http://www.mfa.gov.

[2] فولر، جراهام، الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2009، ص193.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويوضح الجدول الآتي تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول آسيا الوسطى منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم.

جدول رقم (2): حجم التبادل التجاري بين تركيا و آسيا الوسطى (2002-2011)

السنة	حجم التبادل التجاري (مليار دولار أمريكي)
2002	1.221
2003	1.587
2004	2.233
2005	2.756
2006	3.409
2007	5.801
2008	9.57
2009	11.73
2010	14.55
2011	17.93

المرجع: سرمد، خليل إبراهيم، التوجهات السياسية والاقتصادية التركية حيال دول آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، 2013، ص 58.

تعتبر الروابط التاريخية، واللغوية، والثقافية، والدينية والعرقية، بين دول آسيا الوسطى وتركيا المحرك لبناء علاقات مشتركة بين الطرفين، وتأمل تركيا ببناء مجتمع تركي يقع تحت قيادتها، كان ذلك نتيجة لرفض الاتحاد الأوروبي عضوية تركيا في الاتحاد، فهي تبحث عن شريك

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بديل يحقق لها المصالح المرجوة من انضمامها للاتحاد، بحيث تصبح تركيا جسر يربط هذه الجمهوريات بالدول الأوروبية.

أولا: تركمانستان

بعد استقلال تركمانستان بوقت قصير اعترفت تركيا بهذه الجمهورية، كما بعثت ممثليها لإنشاء سفارة تركية في العاصمة عشق أباد عام 1992، ووقعت تركيا اتفاقيات تتعلق بالتجارة وسكك الحديد وخطوط الطيران والاتصالات والتعليم والثقافة، كما قامت تركيا ببناء أكاديمية عسكرية في عشق أباد وزودتها بالكوادر اللازمة.[1]

تطورت العلاقات التركية مع جمهوريات آسيا الوسطى بشكل سريع، وبالأخص على صعيد العلاقات التجارية والنقل والاتصالات والطاقة، وفي علاقاتها مع جمهورية تركمانستان ركزت على موارد الطاقة، فتركيا تسعى لإقامة خط أنابيب غاز ينقل الطاقة من هذه الجمهورية عبر تركيا إلى الدول الأوروبية، إما عبر إيران أو عبر بحر قزوين، وأذربيجان وجورجيا، تهدف فكرة المشروع إلى انه عند إنشاء خط أنابيب عن طريق البحر الأسود ويمتد لمناطق أخرى، سيجعل تركيا في مفترق الطرق لشبكة خطوط أنابيب هامة، ويشكل هذا الموضوع منافسة كبيرة من قبل تركيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وإيران والصين، وتعتمد المصالح الجيوسياسية الرئيسية لهذه الدول على النجاح بإنشاء هذه الخطوط، وتعد خسارة تركيا هي الأقل بين هذه الدول.[2]

[1] المرجع السابق، ص195.

[2] تركيا والعالم 2010–2020: ظهور فاعل جديد على الساحة العالمية، السفارة التركية، شركة أي. أم جرافيك، القاهرة، 2010، ص85.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت زيارة الرئيس التركمانستاني " مراد نيازوف " إلى تركيا عام 2005، تسعى لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، على صعيد التجارة والتعليم والسياحة، لكن الموضوع الأساسي لهذه العلاقات كان موضوع الطاقة، حيث تشكل تركيا بالنسبة لتركمانستان فرصة هامة، بسبب سياسة الطاقة التي تتبعها تركيا في الفترة الأخيرة، عن طريق تعاون مشترك يخدم مصلحة الدولة التي تتعاون مع تركيا، تطرح تركيا تعاون مع هذه الجمهورية بنقل الغاز الطبيعي عبر تركيا للأسواق العالمية، حيث يكون لعلاقات الصداقة والأخوة بين البلدين أهمية كبيرة لنجاح هذا المشروع.[1]

وربما يشكل مشروع (ناباكو) لمد خط أنابيب بطول 3300 كم وبقيمة 5.6 مليارات دولار من تركمانستان عبر تركيا إلى أوروبا الغربية أحد أهم المشاريع التي تسعى تركيا لتحقيقها، ويهدف مشروع ناباكو إلى نقل الغاز الطبيعي من جمهورية تركمانستان صاحبة رابع احتياطي غاز في العالم عبر تركيا إلى الدول الأوروبية، كما يسعى إلى تحويل تجارة الغاز الطبيعي من آسيا الوسطى بعيدا عن المرور عبر روسيا، وهو مشروع مدعوم من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، فلقد قدمت المفوضية الأوروبية دعم مادي لتغطية حوالي 50% من تكلفة إجراء دراسة جدوى المشروع.[2]

كما أبرمت تركيا ودول في الاتحاد الأوروبي اتفاقا لإجازة مشروع خط أنابيب نابوكو الذي سيمد أوروبا بالغاز من آسيا والوسطى والشرق الأوسط عبر تركيا، ومن شأن الاتفاق أن يخفض الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي، ووقع رؤساء وزراء كل من تركيا والنمسا وبلغاريا ورومانيا والمجر على الاتفاق الذي يسمح للخط بالمرور عبر أراضيها وبتنفيذ تحالف من الشركات الخاصة خلال قمة نابوكو التي عقدت في 13/ تموز/ 2009 في العاصمة التركية أنقرة، وقد ساهم رجال

[1] جاسم، تورغت أوزال، ص 15.

[2] تركيا والعالم 2010-2020، ص 85.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأعمال الأتراك في تنمية تركمانستان منذ استقلالها، فقد وصل عدد الشركات التركية في تركمانستان حوالي 600 شركة، وتعتبر تركيا من بين أهم ثلاث شركاء لتركمنستان إلى جانب الصين والاتحاد الأوروبي[1].

وفي الجدول التالي توضيح للعلاقات الاقتصادية بين تركيا وجمهورية تركمانستان منذ عام (2002-2016)

جدول رقم (3): توضيح للعلاقات الاقتصادية بين تركيا وجمهورية تركمانستان منذ عام (2002-2016)

السنة	الصادرات التركية (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	حجم التبادل التجاري (مليون دولار)
2002	110.021	106.348	216.369
2003	170.347	123.682	294.029
2004	214.848	175.795	390.643
2005	180.635	160.744	341.378
2006	281.325	189.942	471.249
2007	340.0	396.723	396.712
2008	662.933	389.305	1.052.238
2009	945.106	327.6	1.272.7
2010	1.139.8	986.342	1.526.2
2011	1.493.3	392.7	1.886.0
2012	1.480.1	303.5	1.783.6
2013	1.957.5	653.8	2.611.3
2014	2.232.8	624.1	2.856.9
2015	1.859.3	557.4	2.417.7
2016	1.241.5	422.5	1.664.0

* اعد هذا الجدول استنادا إلى المصادر التالية:

- إحصاءات المؤسسات التركية، http://www.tuik.gov.tr/Start.do.
- konca, koray ali, Turkmenistan, T.C Basbakanlik, report 2011, pp13.
- موقع وزارة الاقتصاد التركية https://www.economy.gov.tr .

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن العلاقات الاقتصادية بين البلدين

[1] BENDINI, Roberto, Turkmenistan: Selected trade and economic issues, article, 2013, pp 6.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: كازاخستان:

تعد كازاخستان من أهم الجمهوريات بالنسبة لتركيا، وذلك الاهتمام يعود إلى الموارد الموجودة في كازاخستان، حيث وصل حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول المنطقة تقريبا 2.14 مليار دولار أمريكي في عام2016، وتجاوزت مشاريع شركات البناء في كازاخستان 21 مليار دولار أمريكي لنفس العام، وقد ساهم رجال الأعمال الأتراك في تنمية كازاخستان منذ استقلالها، حيث بلغت عدد الشركات التركية الموجودة في كازاخستان حوالي 600 شركة، ويعد مستوى علاقاتها التجارية البينية مع كازاخستان الأعلى من بين جمهوريات آسيا الوسطى، كما تدرس كازاخستان بناء مصفاة لتكرير النفط على البحر الأسود بالاشتراك مع تركيا.[1]

وفي آذار / مارس 1991، وقعت تركيا مع كازاخستان اتفاقاً للتعاون في المجالات السياسية والتجارية والاقتصادية والعلمية والتقنية، وفي أيلول / سبتمبر 1991، وقع رئيس كازاخستان و رئيس تركيا إعلان يتضمن مبادئ وأهداف العلاقات الثنائية، ولقد جرى التأكيد على مبادئ العلاقات الودية استنادا إلى أهداف الوثائق الدولية، و في 2 آذار / مارس 1992 أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، و تم فتح سفارات البلدين في كازاخستان وتركيا، حاليا لدى كازاخستان 9 تمثيلات في تركيا.[2]

وتعتبر اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الموقعة بين تركيا وكازاخستان عام 2009 نموذجاً للتعاون بين تركيا ودول المنطقة، ولقد أيدت تركيا كازاخستان بطلبها الانضمام الى منظمة اتحاد التجارة العالمية، وتسعى تركيا لإنشاء ممر نقل للطاقة من كازاخستان إلى الصين، هذه العلاقة قد تكون السمة الغالبة على العلاقات التركية الكازاخستانية، وفي المجال التعليمي وقعت البلدين اتفاق

[1] تاريخ الدخول 2017/12/22، http://www.tuik.gov.tr/Start.do.

[2] Aslan, Davut Han, TURKEY-KAZAKHSTAN Relations: AN overview of mutual relations SINCE the collapse of the soviet union, article, 2014, pp136.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بشأن التعليم والثقافة عام 1991، بموجبها أسست حوالي 28 مدرسة ثانوية كازاخية – تركية، و قامت تركيا ببناء الجامعة الكازاخ– تركية في شيمكنت، وفي عام 1999 تم تأسيس إدارة الثقافة والفنون المشتركة التركية.[1]

وفي الجدول التالي توضيح للعلاقات الاقتصادية بين تركيا وجمهورية كازاخستان منذ عام (2002–2016)

جدول رقم (4): توضيح للعلاقات الاقتصادية بين تركيا وجمهورية كازاخستان منذ عام (2002–2016)

السنة	الصادرات التركية إلى كازاخستان(مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	حجم التبادل التجاري(مليون دولار)
2002	–	–	–
2003	234.0	266.6	500.6
2004	355.6	442.2	797.8
2005	459.9	558.9	1.018.8
2006	696.8	993.7	1.690.6
2007	1.079.9	1.284.0	2.363.9
2008	890.6	2.332.0	3.222.6
2009	633.4	1.348.9	1.982.3
2010	818.9	2.471.0	3.289.9
2011	947.8	3.020.0	3.967.8
2012	1.068.6	3.371.0	4.439.6
2013	1.039.4	3.106.1	4.145.5
2014	977.5	2.453.4	3.430.9
2015	750.2	1.389.6	2.139.7
2016	624.5	1.334.5	1.959.1

* اعد هذا الجدول استنادا إلى المراجع التالية:
- إحصاءات المؤسسات التركية، مرجع سابق.
- موقع وزارة الاقتصاد التركية https://www.economy.gov.tr .
- Kazakhstan, report, Foreign Trade Service, 2016, pp21.

[1] Murzaeva, DINARA, "Kyrgyzstan- Turkey relations: Cooperation in Political Educational Spheres", published by Canadian of Science and Education, vol.6, no.3, 2014, pp 42.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلال زيارة قام بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الفترة (8- 10 / أيلول/ 2017) إلى كازاخستان، تم التوقيع على اتفاقيات استثمارية بلغت قيمتها 590 مليون دولار أمريكي بين كازاخستان وشركات تركية، مثل شركة كاليك التركية القابضة ويلدرم القابضة وغيرها من الشركات، فمنذ عام 2012 تم تنفيذ 18 مشروع استثماري بقيمة 667.5 مليون دولار من قبل الشركات التركية في كازاخستان، بالإضافة إلى المساهمات المالية التي يقدمها البنك التركي "ترك إكسيمبانك"، احتلت كازاخستان المرتبة الثانية من بين دول آسيا الوسطى بحجم القروض المقدمة لها.[1]

يعد التعاون العسكري مجالاً رئيسياً في العلاقات الثنائية بين البلدين، ففي كل عام تقوم تركيا بتقديم المساعدات العسكرية والتقنية والمالية، بالإضافة إلى تدريب الموظفين العسكريين الكازاخستانيين في تركيا، هذه العلاقات تساعد على تحقيق المصالح المتبادلة لكلا الطرفين، وفي مجال التعاون العسكري بدأت هذه العلاقات في بداية التسعينيات، وكان " اتفاق التعاون في مجال التعليم العسكري" أول اتفاق عسكري بين البلدين عام 1993، و" اتفاق التعاون في مجال التكنولوجيا وصناعة الدفاع" عام 1996.[2]

وفي جانب آخر من التعاون العسكري ساعدت تركيا كازاخستان لشراكة الناتو من أجل السلام، ففي عام 1999 تلقت كازاخستان تدريبا في مركز تدريب منظمة حلف شمال الأطلسي في أنقرة، ولقد قدمت تركيا في حزيران / 2005 معدات عسكرية بقيمة 1.3 مليون دولار، وفي 2011 أنشأت البلدين شركة كازاخستان "أسليسان للهندسة"، وتقوم هذه الشركة بصيانة طائرات الهليكوبتر

[1] تاريخ الدخول 2017/12/23، http://avim.org.tr/en/Analiz/THE-CURRENT-STATE-OF-RELATIONS-BETWEEN-KAZAKHSTAN-TURKEY.

2 Aslan, Ibid, pp 144.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التركية في إطار التعاون العسكري بين البلدين، كما أن تركيا وكازخستان تدعمان بعضهما البعض في المنظمات الدولية وعلى الساحة الدولية أيضا، فعندما وقعت أزمة بين روسيا وتركيا بعد إسقاط الطائرة الحربية "سيبنا الروسية" عام 2015، بدأت كازاخستان المحادثات بين الطرفين لتقوم بدور الوسيط لإصلاح علاقتهما.[1]

ثالثا: قيرغستان:

بدأت العلاقات بين قيرغستان وتركيا في عام 1991 عندما استقلت هذه الجمهورية عن الاتحاد السوفيتي، ولقد حددت سفارتي البلدين وفقا ل البرتوكول الموقع في 29/ كانون الثاني لعام 1992، وفي 23/ كانون الأول قام الرئيس القرغيزي عسكر أكاييف بأول زيارة رسمية لتركيا، ووقع في هذه الزيارة عددا من الاتفاقيات مع تركيا، وتقوم العلاقات بين البلدين على أساس التاريخ المشترك والثقافة والدين، وعلى مبادئ التعاون بين الطرفين، ولقد وقعت الحكومتين في عام 1997 على " اتفاق الصداقة والتعاون الأبدي "، وفي 2012 وقعت البلدين على إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي الرفيع المستوى بين البلدين، كما نظمت تركيا علاقاتها مع جمهورية قيرغستان على أساس المنفعة المتبادلة، وفي هذا المجال وقعت البلدان على اتفاقيات في مجالات الاقتصاد والتجارة والتعليم والثقافة، وأيدت تركيا قيرغستان في توجهها بالاندماج مع المؤسسات الأوروبية.2

وتدعم تركيا جمهورية قيرغستان في تطوير نظامها السياسي، ولقد أشادت تركيا بعملية الانتخابات البرلمانية التي جرت في قيرغستان في 4/ تشرين الأول/ 2015، وخلال زيارة الرئيس القيرغيزي ألمازبك أتامباييف إلى تركيا في كانون الثاني لعام 2012 أكد على الصلة التاريخية

1 Ibid, pp 145.

2 Murzaeva, Ibid, pp44.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وروابط الأخوة بين البلدين، وفي 2012 قدمت تركيا قرضا لقيرغستان بقيمة 21 مليون دولار، كما أنها حذفت ديون على هذه الجمهورية بقيمة 52 مليون دولار.[1]

وفي الجدول التالي توضيح للعلاقات الاقتصادية بين تركيا وجمهورية قيرغستان منذ عام (2012-2016)

جدول رقم (4): توضيح للعلاقات الاقتصادية بين تركيا وجمهورية قيرغستان منذ عام (2012-2016)

السنة	الصادرات التركية لقيرغستان(مليون دولار)	الواردات(مليون دولار)	حجم التبادل التجاري (مليون دولار)
2012	180.241	52.123	232.364
2013	257.470	45.226	302.697
2014	388.336	36.964	425.300
2015	421.980	65.648	487.628
2016	294.818	77.857	371.676

*المصدر: إحصاءات المؤسسات التركية، مرجع سابق.

وعلى صعيد التعاون السياسي الدبلوماسي بين الطرفين قامت على مستويات عدة، مثل منظمة الأمن و التعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الإسلامي ومؤتمر قمة الدول الناطقة بالتركية، وفي المجال التعليمي وقعت تركيا منذ عام 1992 لعام 2016 حوالي 100 اتفاقية وبروتوكول في هذا المجال، واستنادا إلى هذه الاتفاقيات قامت الدولتين بإطلاق "مشروع الطالب الكبير" عام 1992 في إطار الاتفاق الحكومي الدولي لتبادل البعثات الدراسية، وفي أيلول/ 1995 وقعت الدولتين على الاتفاق لإنشاء جامعة ماناس القيرغزية – التركية، وتعد هذه الجامعة من أهم

[1] فولر، الجمهورية التركية الجديدة، ص192.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجامعات في قيرغستان تقوم بالتعليم المجاني، بالإضافة إلى أن هناك أكثر من 1000 طالب يدرسون في الجامعات التركية.[1]

رابعا: أوزبكستان

لقد اعترفت تركيا بأوزبكستان منذ بداية استقلالها عن الاتحاد السوفييتي، وكان تسعى تركيا لإقامة علاقات تعاون مع هذه الجمهورية، لكن بدأت هذه العلاقات بالتقييد وذلك لان الرئيس الاوزبكي إسلام كريموف يشتبه بأن تركيا وإيران تدعم الحركات الإسلامية في أوزبكستان، ولقد تأزمت العلاقات بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، عند تأييد تركيا للمعارضة الإسلامية في أوزبكستان، حيث اتهمت الحكومة الاوزبكية تركيا بالتدخل في الشؤون الداخلية، ولقد قامت السلطات الأوزبكية في تلك الفترة باعتقال 54 رجل أعمال تركي، وإغلاق أكثر من 50 شركة تركية، وفرض حظر على بث المسلسلات التركية، ولكن رغم ذلك قامت تركيا عام 2004 بمنح أوزبكستان مبلغ مليار دولار كمساعدات عسكرية.[2]

وفي الفترة 2002 – 2012، كانت العلاقات بين البلدين في حالة شبه توقف ، ولكن في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، قام وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو باجتماع مع الوزير الأوزبكي، لإعداد خطة تعاون تغطي الفترة من 2013– 2015، ولقد عقد أول اجتماع رفيع المستوى بين البلدين خلال دورة الألعاب الأولمبية في سوتشي عام 2014، هدف هذا الاجتماع إلى إعادة العلاقات التركية الاوزبكية، أسفر عنها إعادة للعلاقات الدبلوماسية بتعيين سفير تركي في طشقند، ولقد بلغ حجم التجارة الثنائية بين البلدين عام 2005 حيث بلغ حوالي 1.2 مليار دولار أمريكي، وعند تولي شوكت ميرزييف الرئاسة الأوزبكية في كانون الأول/2016،

[1] المرجع السابق، ص196.

[2] فولر، الجمهورية التركية الجديدة، ص194.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخذت العلاقات بين البلدين منحى آخر، فلقد قام الرئيس الأوزبكي بزيارة إلى أنقرة بتاريخ 26/ كانون الأول /2017، ولقد كانت هذه الزيارة الأولى للرئاسة الأوزبكية منذ عشرين عاماً، وسعت هذه الزيارة إلى توثيق العلاقات بين الطرفين في جميع المجالات، ولقد تم التوصل إلى جملة من الاتفاقيات في المجال الاقتصادي تبلغ قيمتها أكثر من 2 مليار دولار.[1]

وفي الجدول التالي توضيح للعلاقات الاقتصادية بين تركيا وجمهورية أوزبكستان منذ عام (2012-2016)

جدول رقم (6): توضيح للعلاقات الاقتصادية بين تركيا وجمهورية أوزبكستان منذ عام (2005-2016)

السنة	الصادرات التركية لأوزبكستان(مليون دولار)	الواردات(مليون دولار)	حجم التبادل التجاري (مليون دولار)
2005	151.1	261.5	412.5
2006	176.0	415.8	591.8
2007	225.6	613.8	839.4
2008	337.1	580.8	917.9
2009	279.1	413.1	692.2
2010	282.7	861.4	1.144.0
2011	354.5	939.9	1.294.4
2012	449.9	813.3	1.263.2
2013	562.5	815.4	1.377.9
2014	603.4	780.7	1.384.1
2015	488.6	711.5	1.200.6
2016	533.0	709.3	1.242.3

*اعد هذا الجدول استنادا إلى المراجع التالية:

- إحصاءات المؤسسات التركية، مرجع سابق.
- Ilknur, inal, OZBEKISTAN, report, 2017, pp18.

[1] تاريخ الدخول 2017/12/23، https://www.trtworld.com/turkey/how-did-turkey-uzbek-relations-improve-after-two-decades-of-stagnation--11677.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: طاجاكستان:

كانت تركيا أول دولة تعترف بجمهورية طاجاكستان في 16/ كانون الأول/1991، وأقيمت العلاقات الدبلوماسية في 29/ حزيران/1992، حيث افتتحت السفارة التركية في عاصمة طاجاكستان، وطاجكستان الجمهورية الوحيدة من بين جمهوريات دول آسيا الوسطى التي لا تنتمي إلى العرق التركي، وتستند العلاقات بين الدولتين على أساس الروابط التاريخية و الدين المشترك، ومنذ عام 1991 قامت تركيا ببناء العديد من المؤسسات التعليمية في المنطقة كجزء من مشروع الطالب الكبير، إلا أن هذا التعاون في مجال التعليم يقع دون مستوى جمهوريات آسيا الوسطى، ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه الجمهورية تعود أصول سكانها إلى الفارسية، فهي اقرب في علاقاتها إلى إيران، لذا فقد بقيت العلاقات الثنائية على مستوى الشراكة الاقتصادية المحدودة، ففي عام 2016 كانت قيمت المشروعات البنائية التركية في طاجاكستان تقريبا 500 مليون دولار أمريكي، وبلغت قيمت الاستثمارات التركية في طاجاكستان 130 مليون دولار.[1]

وفي الجدول التالي توضيح للعلاقات الاقتصادية بين تركيا وجمهورية طاجاكستان منذ عام (2012-2016)

جدول رقم (7): توضيح للعلاقات الاقتصادية بين تركيا وجمهورية طاجاكستان منذ عام (2012-2016)

السنة	الصادرات التركية لطاجاكستان كان (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	حجم التبادل التجاري (مليون دولار)
2012	172.575	324.283	496.858
2013	234.947	345.178	580.125
2014	283.620	371.358	654.978
2015	277.505	160.947	438.452
2016	162.192	203.760	366.688

*المصدر: إحصاءات المؤسسات التركية، مرجع سابق.

[1] جفال، عمار، التنافس التركي- الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2005، ص51.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد عرضنا في هذا المبحث علاقات تركيا مع كل دولة من دول آسيا الوسطى، ويبدو واضحا بأن تركيا لها علاقات اكبر مع كازاخستان وتركمانستان مقارنة بالجمهوريات الأخرى، فلقد قامت تركيا بتوقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين كلا الدولتين، ولقد كانت داعمة لمحاولة كازاخستان بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وبالنسبة لعلاقة تركيا مع قيرغستان فإن تركيا تعتبرها فرصة اقتصادية محتملة، وعلى الرغم من ارتفاع حجم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، إلى أن تركيا تعترف بأنها كانت علاقات دون التوقع، أما علاقة تركيا مع أوزبكستان وطاجاكستان تعتبر الأقل مقارنة بالجمهوريات الأخرى، وخلال عرضنا للعلاقات الاقتصادية بين تركيا وهذه الدول، فلقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين تركيا وهذه الجمهوريات صعودا وهبوطا في الفترات المبينة في الجداول، وتعود الأسباب وراء هذا الانخفاض ليس نتيجة لانخفاض النشاط الاقتصادي، وإنما بسبب الاتجاهات الاقتصادية العالمية وانخفاض أسعار النفط.

نلاحظ من خلال عرضنا للعلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى، بأن العلاقات الاقتصادية شهدت صعودا وهبوطا في الفترات السابقة كما هو موضح في الجداول، وتعود الأسباب وراء هذا الانخفاض ليس نتيجة لانخفاض النشاط الاقتصادي بين الطرفين، وإنما بسبب الاتجاهات الاقتصادية العالمية وانخفاض أسعار النفط، وتعتبر كل من تركمناستان و كازاخستان الدولتين الأهم بالنسبة لتركيا، وذلك لما تملكه هذه الدول من موارد تجعلها ذات أهمية للدول، فكل من إيران وروسيا تتنافس مع تركيا لبناء علاقات على كافة الأصعدة مع دول آسيا الوسطى، وتعتقد تركيا بأن توثيق علاقاتها مع دول آسيا الوسطى سيزيد من ثقلها الإقليمي والدولي، وبذلك ستزيد فرصتها بانضمام للإتحاد الأوروبي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: أسباب توجه تركيا نحو آسيا الوسطى:

وفر انهيار الاتحاد السوفيتي خيارات متعددة لصانع القرار السياسي في توجهاته الخارجية، وحرية اكبر في حركة السياسة الخارجية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، ولقد كانت آسيا الوسطى من أولويات اهتمام تركيا، حيث أن تركيا تحاول تحقيق مصالحها الاقتصادية وبسط نفوذها في المنطقة، وفي هذا الفصل سنعرض أهم المصالح التركية التي تسعى تركيا لتحقيقها في المنطقة.

أولاً: الرفض الأوروبي لعضوية تركيا في الاتحاد:

عرضنا في المبحث السابق مسيرة تركيا في محاولة انضمامها للاتحاد الأوروبي، وإنها رغم الإصلاحات التي قامت بها لتحقيق هذا الهدف إلا أنها إلى الآن لم تنل العضوية، هذا الرفض يمثل احد أسباب تحرك تركيا في سياستها الخارجية نحو دول أخرى، أهمها جمهوريات آسيا الوسطى، وذلك لتمتع هذه المنطقة بميزات اقتصادية تسعى تركيا للاستفادة منها، وهذا الذي يمكن ملاحظته من خلال فكرة النموذج الدائري الذي أطلقته تركيا لتحديد أطر السياسة الخارجية التركية، وهذه الأطر تشمل بحر ايجة، ودائرة الشرق الأوسط، والجمهوريات الإسلامية (آسيا الوسطى)، والدائرة الأوروبية.[1]

ثانياً: الأهمية الاقتصادية لدول آسيا الوسطى:

تتمتع جمهوريات آسيا الوسطى كما ذكرنا سابقا بثروات هائلة، وكان لهذه الخواص الاقتصادية لجمهوريات آسيا الوسطى أهمية كبيرة لدى صانع القرار التركي، لتوثيق العلاقات

[1] جاسم، توركوت اوزال ومشروع العثمانية الجديدة ، ص16.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية بين الطرفين، حيث تسعى تركيا التي وصلت نسبة النمو الاقتصادي فيها قرابة 10% سنويا إلى البحث عن مصادر جديدة للطاقة لتلبية احتياجاتها الصناعية، فهي تعتمد حاليا بشكل أساسي على روسيا وإيران ودول أخرى مثل الجزائر ونيجيريا في مجال استيراد الطاقة، ويتوقع أن تصل احتياجات تركيا للغاز إلى 1.4 مليار متر مكعب خلال السنوات الأربع القادمة، لذلك ترى تركيا أن أرخص هذه المصادر وأقلها تكلفة هي الطاقة الموجودة في آسيا الوسطى وبحر قزوين، هذه الأسباب جعلت تركيا تسعى لتكثيف جهودها والعمل على إزالة كل المعوقات في هذا الطريق، بالإضافة إلى الجهد الذي تبذله حاليا في التحرك نحو جعلها ممرا لأنابيب النفط والغاز لنقل الطاقة من آسيا الوسطى والشرق الأوسط إلى أوروبا، وربما يشكل مشروع(ناباكو) لمد خط أنابيب بطول 3300 كم وبقيمة 5.6 مليارات دولار من تركيا إلى أوروبا الغربية كما ذكرنا سابقا أحد أهم أدوات تحقيق هذه الإستراتيجية.[1]

كما أن خط (باكو– جيهان*) يمثل تفوق في علاقات تركيا مع هذه الجمهوريات، وتعمل تركيا على مشاريع مشابهة لنقل غاز تركمانستان وكازاخستان إلى أوروبا عبر تركيا، ومشاريع أخرى مشتركة مع إيران لربط أوروبا بآسيا الوسطى والصين عبر شبكة سكك الحديد المعروف بمشروع (تراسيكا)، وهو ممر النقل من أوروبا الى القوقاز، والذي بدأت فكرته عام 1993 بقصد إيجاد طريق نقل على المحور من غرب أوروبا إلى الشرق عبر البحر الأسود والقوقاز وبحر قزوين

[1] الصراع الدولي في آسيا الوسطى، موقع الجزيرة نت، تاريخ الدخول 2017/12/15، ./http://www.aljazeera.net/programs/hot-spot/2005/1/10

* خط أنابيب باكو – جيهان: وهو خط أنابيب لنقل نفط بحر قزوين عبر ميناء جيهان التركي إلى الأسواق العالمية، ولقد بلغت تكلفة المشروع أربع مليارات دولار، ويعتبر الخط أحد أطول خطوط الأنابيب في العالم، حيث يبلغ 1774 كم، ويتيح الخط نقل 50 مليون طن من النفط سنويا.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى آسيا الوسطى، هذا الممر بالضرورة سيمر عبر تركيا، لذى تركيا كانت من أول المشجعين لهذا المشروع .[1]

ثالثاً: أهمية الموقع لإستراتيجي:

تتمتع منطقة آسيا الوسطى بموقع استراتيجي وتوصف بأنها قلب العالم، حيث أن لها حدود مع دول كبرى فهي تقع بين روسيا والصين وأفغانستان وإيران وقريبة من تركيا، كما أن لها أهمية إستراتيجية لعدد من الدول أهمها الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الموقع اكسبها أهمية كبرى جعلتها موقع تنافس دولي، أول هذه الدول كانت تركيا، وتتضح غاية تركيا في توجهها نحو جمهوريات آسيا الوسطى بمحاولة تحقيق قدر كبير من الفاعلية السياسية لها في تلك الجمهوريات، لملء الفراغ السياسي الذي أحدثه انهيار الاتحاد السوفيتي في المنطقة، ولتجنب تغلغل إيران فيها، لما لذلك من أثار سلبية على تركيا في حالة قيام أنظمة حكم في هذه الجمهوريات موالية لإيران أو منجذبة لأنموذجها، أو قيام أنظمة حكم إسلامية مما يعني حرمان تركيا من دور إقليمي محتمل لها في المنطقة.[2]

حيث أكد الرئيس التركي تورغت اوزال على إنه يجب غلى تركيا القيام بدور ما لتدعيم التعليم الديني في المنطقة بما يتناسب مع نموذجها الإسلامي الديمقراطي العلماني، والذي و الذي يشكل سداً في وجه النفوذ الإيراني في المنطقة،هذا سيكسب تركيا دعم وتأييد الدول الغربية والولايات المتحدة تحديداً، سياسياً واقتصادياً ، الذي يحقق لها نتائج ايجابية لتطلعاتها لأداء دور إقليمي لا يمكنها القيام به دون دعم أمريكي فعلي، وهذا ما أكده تورغت اوزال أثناء زيارته لواشنطن، قائلا " أن تركيا تطمح إلى أن تكون بوابة الغرب في المسرح الإقليمي باعتبارها أنموذجا"

[1] تركيا والعالم 2010- 2020، ص33.

[2] المرجع السابق، ص 34.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للديمقراطية والتحديث الاقتصادي والتقني"، فهي تشجع التطور الديمقراطي في المنطقة وتؤكد على إمكانية تحقيق هذا الاتجاه باعتبارها دولة علمانية غالبية سكانها مسلمة، وذات نظام ديمقراطي واقتصاد حر.[1]

وسائل تركيا لتحقيق أهدافها في دول آسيا الوسطى:

مثل انهيار الاتحاد السوفييتي فرصة تاريخية لتركيا لتعزيز علاقاتها مع الجمهوريات المستقلة، حيث كانت تركيا حريصة على بناء علاقات هامة مع هذه الجمهوريات قبل انهيار الاتحاد السوفييتي، وتسعى حاليا على توثيق هذه العلاقات، ولتحقيق هذا المطلب استخدمت تركيا أدوات للتحرك نحو هذه الجمهوريات وهي كالأتي:

- **تقارب العرق والدين واللغة** : تشكل هذه الجمهوريات غالبية سكانية تركية باستثناء طاجاكستان، حيث يشكل عدد الأتراك في كازاخستان 44.4% من عدد السكان، وفي تركمانستان بنسبة 80% ، وفي أوزبكستان 76%، وقرغستان 52%، كما أن هذه الجمهوريات باستثناء طاجاكستان مسلمون سنيون، وتجمعهم لغة واحدة، ويشكل هذا التناغم العرقي واللغوي أساس لتكوين علاقات تعاون بين تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى، ولقد سعت تركيا لتوثيق الصلات في هذه الجوانب، حيث قامت بإرسال مدرسين للغة التركية ودعاة للدين الإسلامي لهذه الدول بأعداد كبيرة في إطار معاهدات ثقافية ثنائية.2

- **الوسيلة السياسية:** كان واضحا تأييد تركيا لهذه الدول منذ بداية استقلالها، حيث بادرت تركيا بالاعتراف بهذه الجمهوريات كدول مستقلة ذات سيادة، وكانت حريصة على إقامة

[1] جاسم، تورغت أوزال ومشروع العثمانية الجديدة، ص20.

[2] تركيا تعزز نفوذها في الأراضي التي تتبع الاتحاد السوفييتي سابقا، تاريخ الدخول 20017/12/14، https://www.noonpost.org/content/19135.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علاقات دبلوماسية معها، حيث كانت السفارات التركية أول المؤسسات الدبلوماسية التي تم افتتاحها في عواصم الجمهوريات عام 1992، وسعت للحصول على اعتراف دولي باستقلال هذه الجمهوريات، وقبول عضويتها في المنظمات الدولية، وتلقى تركيا في هذا المجال دعما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تسعى لتقليل النفوذ الإيراني في المنطقة، وذلك خوفا من انتشار الأفكار الإسلامية الأصولية إلى هذه الجمهوريات وبالتالي معاداتها للولايات المتحدة، على عكس تركيا التي تمثل القوة الأمريكية في المنطقة، وتشجع تركيا هذه الدول على تبني النموذج التركي الديمقراطي العلماني والاقتصاد الحر، سعيا منها لتكون هذه الدول قريبة من الغرب.[1]

وكانت مواقف دول آسيا الوسطى ايجابية تجاه النموذج التركي، حيث صرح رئيس جمهورية أوزبكستان سابقا إسلام كريموف " إنني أمام العالم بأسره أعلن أن بلادي سوف تسير قدما في النهج التركي وقد اخترناه ولن نعود للوراء"، كما قال الرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزار بابيف " إننا نريد إقامة السوق الحر والنموذج التركي هو الوحيد أمامنا"، ولتوسيع نطاق التعاون التركي مع دول المنطقة جاءت فكرة عقد لقاءات القمة بين رؤساء الدول الناطقة بالتركية، كان أول انعقاد لها في أنقرة عام 1992، وتسعى تركيا باهتمام لاستمرارها.[2]

- **الوسيلة الاقتصادية:** تمتلك هذه الجمهوريات موارد طبيعية ضخمه كالنفط والغاز الطبيعي وغيرها، إذ أنها تحتوي على المخزون الاستراتيجي الثاني للنفط عالميا، وتسعى تركيا للاستفادة من هذه الموارد لتنمية صناعاتها، كما أن هذه الجمهوريات تمثل سوق مهم

1 عبد المجيد، سعد، "أهداف ومرتكزات الإستراتيجية التركية في القوقاز "، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 138، 1999، ص210.

2 المرجع السابق، ص211.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتصريف السلع والمنتجات التركية، وهذه الدول بحاجة إلى كوادر فنية تتطلبها المؤسسات الاقتصادية يمكن لتركيا المساهمة في إعدادها، ولتحقيق أهداف تركيا في المنطقة عملت تركيا توسيع منظمة التعاون الاقتصادي الايكو (ECO)، حيث انضمت هذه الجمهوريات إلى المنظمة عام 1992، كما وقعت تركيا العديد من الاتفاقيات مع جمهوريات آسيا الوسطى لاستخراج النفط والغاز الطبيعي وتسويقه، وإضافة إلى ذلك عقدت مع أوزبكستان صفقة اعتمادات بقيمة 250 مليون دولار، و75 مليون دولار مع قيرغستان.[1]

وفي سبيل تنسيق المساعدات المقدمة من تركيا لتلك الدول تم استحداث "وكالة التنمية والتعاون التركي" في كانون الثاني عام 1992، والتي تقوم بمهمة تسيير أنشطة التعاون الاقتصادي والثقافي مع هذه الجمهوريات، وبلغ مجموع الأموال الذي خصصته تركيا لاستدانة دول المنطقة حوالي 1.275 مليار دولار، الهدف منها تطوير الاستثمار في تلك المنطقة، كما قامت تركيا بإنشاء منظمة التعاون الاقتصادي لتحقيق التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة وتطوير الاقتصاد التركي.2

- **الوسيلة الثقافية:** وتعد هذه الوسيلة هامة جدا بالنسبة لتركيا، فهي تعتمد على عامل اللغة المشتركة بينها وبين هذه الدول، ويركز المختصون في الميدان الثقافي على أن إحياء التراث اللغوي التركي وتطويره يشكل عاملاً ضرورياً لخدمة الطموحات التركية تجاه منطقة آسيا الوسطى، وهو السبيل الأقرب للتضامن مع تلك الجمهوريات، وتجدر الإشارة إلى أن

1 Murzaeva, Ibid, pp45.
2 Ibid, pp46.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثلثي الاتفاقيات المبرمة بين تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى تتعلق في الجانب الثقافي وبالأخص اللغوي[1].

وتبذل تركيا في هذا السياق مجهود كبير لفتح مجال الاتصال والتعاون الثقافي في المنطقة، فلقد قامت تركيا بإدخال المطبوعات التركية (كتب مجلات وصحف) وإدخال آلات طابعة باللغة التركية لتلك الدول، كما وفرت تركيا عدد من البعثات الدراسية لطلاب تلك الدول وصلت تقريبا إلى 10 آلاف بعثة إلى الجامعات التركية، بالإضافة إلى إرسال معلمين أتراك للعمل بمدارس دول آسيا الوسطى، لذلك عملت على تسهيل وسائل الاتصال مع تلك الجمهوريات، لإيصال برامجها لشعوب تلك الدول.[2]

وفي اجتماع أنقره بتاريخ 8 آذار لعام 1993، اتفقت هذه الجمهوريات مع تركيا على صورة مشتركة حول أبجدية لاتينية مشتركة حيث تحتفل هذه الدول وتركيا كل سنه بهذا التاريخ الذي سمي بعيد اللغة، وقامت تركيا بتشغيل قناة تلفزيونية فضائية مرتبطة بالأقمار الصناعية تبث باللغة التركية عام 1994، وتسعى تركيا للحد من النفوذ الإسلامي الإيراني والحد من انتشاره في هذه الجمهوريات، مما عزز من حضور تركيا الإسلامي العلماني في تلك المنطقة وفي سبيل ذلك أنشأت مجلس الشورى الإسلامي عام 1995 بقيادتها، يهدف إلى تنسيق الجهود والعمل على بحث القضايا الإسلامية في هذه المنطقة.3

---

[1] جفال، التنافس التركي الايراني، ص52

[2] المرجع السابق، ص 52.

3 جمال، كمال إسماعيل عباس، تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية 1923-1993، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، 2000، ص 190.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الوسيلة العسكرية:** تقدم تركيا مساعدات عسكرية لتلك الجمهوريات، بالإضافة إلى ما تقوم به الأكاديميات التركية العسكرية حيث تدرب حوالي 470 طالب من دول آسيا الوسطى، كما قامت تركيا بتوقيع اتفاقية للتعاون العسكري مع كازاخستان بهدف زيادة التعاون بين البحرية التركية والبحرية الكازاخية، والمساهمة في تدريب طلاب القوة الجوية الكازاخية في الكليات العسكرية التركية، وتحاول تركيا لضم هذه الجمهوريات لحلف الناتو، سعيا منها لمحاصرة النفوذ الروسي والصيني والإيراني في المنطقة .1

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1إمام، محمد رفعت، "الإستراتيجية الإسرائيلية في القوقاز : اللعب على المتناقضات "، السياسة الدولية، القاهرة، عدد 154، 2003، ص128 – 135.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة:

عالجت الدراسة الموقف الأوروبي من انضمام تركيا للاتحاد وانعكاساته على سياسة تركيا الخارجية تجاه دول آسيا الوسطى، من خلال التركيز على عرض النظام السياسي التركي، وكيفية صناعة السياسة الخارجية، واستعرضت العوامل التي تؤثر على السياسة الخارجية التركية، بالإضافة إلى استعراض أهم التطورات السياسة الذي قام بها حزب العدالة والتنمية، كما استعرضت أهم محاولات تركيا في موضوع انضمامها للاتحاد الأوروبي، وأهم العوامل التي ساهمت وأثرت في تطوير أو عرقلة هذه المسيرة وصولاً إلى حصول تركيا على موافقة الاتحاد الأوروبي عام 2005 لبدء مفاوضات العضوية، والتي بقيت مستمرة للأن دون التوصل إلى حل جذري يحسم الأمر في مسألة حصول تركيا على العضوية الكاملة، الا أن تركيا تواصل للان سعيها بالارتباط بالعالم الغربي.

عملت تركيا في إطار سياستها الهادفة إلى الاندماج في العالم الغربي، بإتباع وسائل وسياسات خارجية من اجل تحقيق هذا الهدف، وكان من أهمها هو عضويتها في منظمة حلف الشمال الأطلسي عام 1952، وأيضا أصبحت عضوا مساهما في السوق الأوروبية المشتركة عام 1963، وعند تأسيس الاتحاد الأوروبي تنامت رغبت تركيا في الالتحاق بالعالم الغربي، ولقد أعلن الاتحاد الأوروبي جملة من المعايير والشروط يجب توافرها بالدولة الراغبة بالانضمام، ولقد قامت تركيا مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية بهدف الوصول إلى المعايير الأوروبية، وكان لحزب العدالة والتنمية أثرا واضحا في إجراء العديد من الإصلاحات، فلقد شهدت السياسة الخارجية التركية تطورا ايجابيا ملحوظا سواء على المستوى الدولي والإقليمي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها تركيا للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، إلا أن هناك معارضة من قبل دول الاتحاد الأوروبي، معتمدة في ذلك على مجموعة من العوامل الجغرافية و التاريخية والاقتصادية .... الخ، بالإضافة إلى المشكلة القبرصية والأرمينية.

هذه العوائق والرفض جعلت تركيا تتوجه في سياساتها الخارجية إلى خيارات أخرى، أهمها هي دول آسيا الوسطى، لذا وفي ضوء ما تقدم، خلصت الدراسة إلى أنه كلما رفضت أوروبا عضوية تركيا في الاتحاد، زاد ذلك من توجهات سياستها الخارجية نحو دول آسيا الوسطى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

من خلال عرضنا لموضوع الموقف الأوروبي من انضمام تركيا للاتحاد وانعكاساته على سياسة تركيا الخارجية للفترة 2002 –2016، سمحت لنا هذه الدراسة باختبار الفرضية التي تم صياغتها في مقدمة البحث على النحو التالي:

((فكلما زاد الرفض الأوروبي لعضوية تركيا في الإتحاد، كلما أسهم ذلك في زيادة تفعيل سياستها الخارجية نحو مناطق أخرى وتحديدا منطقة آسيا الوسطى)).

ولقد تم إثبات صحة هذه الفرضية، فتركيا ترى بأن دخولها للاتحاد الأوروبي هو موضوع استراتيجي، مبني على أسس ومصالح تسعى تركيا لتحقيقها، لذا فإن رفض الاتحاد لعضوية تركيا، سيجعلها تبحث عن بديل آخر يحقق لها هذه الأهداف، وكما هو واضح بأن تركيا رأت بدول آسيا الوسطى هو البديل، وكما بينا سابقا تطور العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى العديد من النتائج وهي كالأتي:

- على الرغم من إصرار تركيا لتحقيق العضوية في الاتحاد الأوربي، إلا انه من الواضح أنها لا تحظى بترحيب من الاتحاد الأوروبي، بحيث تتعرض لرفض بعض دول الاتحاد الذي سيشكل عقبة تعلق موضوع الانضمام لسنوات عدة.
- تعتبر تركيا موضوع الانضمام للاتحاد الأوروبي خيار استراتيجي، مبني هذا الخيار على أسس ومصالح تعتبرها تركيا إستراتيجية، سواء أكانت مصالح سياسية اقتصادية أو أمنية،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كلها مرتبطة بحصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد، لذلك ستبقى تركيا حريصة على استغلال جميع الفرص التي من شأنها أن تعزز علاقاتها بالاتحاد الأوروبي.

- منذ استلام حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002، وهو مستمر في مسيرة الإصلاحات السياسية والاقتصادية بهدف تحقيق معايير كوبنهاغن، وستبقى حريصة على مواصلة التقدم الإصلاحي للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي.

- تمكنت تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية بأن تلعب دورا إقليميا مميزا، من خلال توجهات سياستها الخارجية الجديدة نحو الشرق الأوسط ودول آسيا الوسطى، وإقامة علاقات مع دول صاعدة كالصين وروسيا وغيرها، هذا لا يعني بأن تركيا تخلت عن حلمها في الانضمام للاتحاد الأوروبي، بل رأت بأن هدفها لن يتحقق إلا من خلال زيادة دورها الإقليمي، واستغلال قيمة موقعها الجغرافي لتكون دوله لها ثقل مؤثر في المجتمع الدولي.

- إن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي سيسهم في أن تكون تركيا لاعبا مهما في السياسة الخارجية للاتحاد، حيث ترى تركيا بأن قربها الجغرافي والعرقي بآسيا الوسطى ذو أهمية كبيرة للاتحاد الأوروبي، إذ تسعى تركيا بأن تكون ممر لإمداد الطرف الأوروبي بمصادر الطاقة الموجودة بآسيا الوسطى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

- على تركيا مواصلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية ضمن المعايير والشروط الأوروبية، وان تحدث من قوانينها ومؤسساتها لكي تتأقلم مع القوانين والمؤسسات الأوروبية، والعمل على صياغة دستور جديد يحل محل دستور 1982.
- يجب على تركيا أن تجد حلول نهائية للعديد من المسائل الأساسية التي تعرقل مسألة انضمامها للاتحاد الأوروبي، كالقضية القبرصية والقضية الأرمينية.
- يجب على تركيا بأن تحسن علاقاتها بدول الاتحاد الأوروبي، خاصة الدول المعارضة موضوع الانضمام كفرنسا وألمانيا، وذلك للحصول على إجماع بقبول تركيا عضو في الاتحاد الأوروبي.
- لا بد لنا نحن العرب الاستفادة من التجربة التركية وأخذها بعين الاعتبار، خاصة في ضوء الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي انتهجتها للوصول إلى مجتمع ديمقراطي والانفتاح على العالم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

الكتب

1. إمام، محمد رفعت، "**الإستراتيجية الإسرائيلية في القوقاز: اللعب على المتناقضات** "، السياسة الدولية، القاهرة، عدد 154، 2003.

2. باكير، علي حسين، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة–قطر، 2010.

3. بسلي، حسين واوزباي، عمر، **رجب طيب أردوغان / قصة زعيم** ترجمة طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، 2011.

4. تركيا والعالم 2010–2020: **ظهور فاعل جديد على الساحة العالمية**، السفارة التركية، شركة أي. أم جرافيك، القاهرة، 2010.

5. جاسم، أفراح ناثر، **توركوت اوزال ومشروع العثمانية الجديدة**، مركز الدراسات الإقليمية، العدد الثالث، 2007.

6. الجاسور، ناظم، **موسوعة علم السياسة** ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

7. جفال، عمار، **التنافس التركي– الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2005.

8. جمال، كمال إسماعيل عباس، **تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية 1923–1993**، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، 2000.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9. جندري، ادريس، **دراسة الاسلام التقدمي في تركيا: قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية**، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدارسات والأبحاث، المغرب، 2010.

10. حتي، ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى. دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.

11. الخفاف، عبد الله علي، المومني، محمد أحمد، **آسيا الوسطى الاسلامية**، دار عمار للنشر والتوزيع، 1995.

12. دستور تركيا لعام 1982.

13. دلي، خورشيد حسين، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، اتحاد الكتاب العرب، 2009.

14. سرمد، خليل ابراهيم، **التوجهات السياسية والاقتصادية حيال دول اسيا الوسطى**، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، 2013.

15. سليم ' محمد السيد ، **تحليل السياسة الخارجية**، الطبعة الثانية. دار الجيل، بيروت، 2001.

16. سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص

17. الشرطي، **السياسة الخارجة التركية تجاه القضية الفلسطينية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان– الأردن،2013.

18. شقدان، محمد أحمد، **السياسة الداخلية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية 2002–2015**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2015، ص 41.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

19. الطرزي، نصر الله مبشر، **تركستان ماضيها وحاضرها**، مكتبة الآداب للطباعة و التوزيع والنشر، القاهرة، 2010.

20. الطويل، رواد زكي، الاقتصاد التركي وابعاده المستقبلية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص21

21. عادل، جارش، **تركيا والاتحاد الأوروبي: جدلية الاستيعاب والاستبعاد**، رسالة دكتوراه منشورة، المركز الديمقراطي العربي، 2014.

22. عبد المجيد، سعد، "**أهداف ومرتكزات الإستراتيجية التركية في القوقاز** "، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 138، 1999.

23. العبودي، محمد بن ناصر، **يوميات آسيا الوسطى**، مطابع الفرزدق التجارية، 1995.

24. عوض الله، عبد العزيز، **الحياة الحزبية في تركيا الحديثة**، مركز الدراسات الشرقية، القاهرة، 2002

25. الغريري، محمد ياس خضير، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي(1993-2010)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

26. الغول، يسرى، **اثر صعود حزب الدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية- الإسرائيلية**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2011.

27. فلادمير ايفانوفيش، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني **الصراع السياسي في تركيا: الأحزاب السياسية والجيش**، دار حوران، دمشق، 1991.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

28. فولر، جراهام، **الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2009.

29. محفوض، عقيل سعيد، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009.

30. محمود، حيدر جاسم، **واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2015.

31. مصطفى، عبد الله، " **مفاوضات جديدة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا حول شروط العضوية**"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 13.

32. معوض، جلال عبد الله، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية– التركية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، 1998.

33. مقلد، حسين طلال، **تركيا والاتحاد الأوروبي(بين العضوية والشراكة)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والاقتصادية – المجلد 26–العدد الأول، 2010.

34. النعيمي، احمد نوري، **النظام السياسي في تركيا**، الجنان للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2010.

35. النعيمي، لقمان عمر، **تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ابو ظبي، 2007.

36. نور الدين، محمد، **تركيا الجمهورية الحائرة**، مركز الدراسات الإستراتيجية والتوثيق، بيروت، 1998.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

37. نور الدين، محمد، **تركيا الصيغة والدور**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت،2008.

38. هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ترجمة فاضل حتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2001.

39. هلال، رضا، **السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، دار الشروق، القاهرة، 1999.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر الأجنبية:

1. Aslan, Davut Han, TURKEY-KAZAKHSTAN Relations: AN overview of mutual relations SINCE the collapse of the soviet union, article, 2014.
2. BENDINI, Roberto, Turkmenistan: Selected trade and economic issues, article, 2013.
3. HEINZ KRAMER , " WILL CENTRAL ASIA BECOME TURKEY'S SPHERE OF INFLUENCE ", article, vol. 1, no1, 1996.
4. Kamal Kirisci and Gareth M. Winrow ,the Kurdish question and turkey, great Britain: frank Cass public shers, 1997.
5. konca, koray ali, Turkmenistan, T.C Basbakanlik, , report 2011, pp13.
6. MURAT BELGE, "Between Turkey and Europe, Why Friendship is Welcome," Open democracy (Istanbol), vol. 12, no. 302(december2004).
7. Murzaeva ,DINARA, "Kyrgyzstan- Turkey relations : Cooperation in Political Educational Spheres", published by Canadian of Science and Education, vol.6, no.3, 2014.
8. STIFTUNG, Mercator, The Future of Turkey - EU Relations, report, 2016.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المواقع الاكترونية:

1. موقع الجزيرة نت، تاريخ الدخول 2017/11/2،
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/54a01615-6ad5-4bdd-aa75-8e94fb8e48a6 ..

2. هاشم الشبيب، المجتمع التركي بين ثقافتين ملفات خاصة: تركيا وصراع الهوية، تاريخ الدخول 2017/11/11،
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/bce9ec2e-2e6f-4bcf-a6d9-1bceb782774a .

3. حسني محلي، الجيش التركي انحياز مطلق للعلمانية، تاريخ الدخول2017/11/11،
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/ccdb504b-3d05-43a9-8e3f-96f11befaec .

4. تاريخ الدخول 2017/11/12، http://www.albayan.ae/books/from-arab-library/2016-02-19-1.2576645 .

5. موقع الجزيرة نت ، تاريخ الدخول 2017/11/12،
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/1/17/.

6. موقع وزارة الخارجية التركية، http://www.mfa.gov.

7. تاريخ الدخول 2017/12/22، http://www.tuik.gov.tr/Start.do.

8. تاريخ الدخول 2017/12/23، http://avim.org.tr/en/Analiz/THE-CURRENT-STATE-OF-RELATIONS-BETWEEN-KAZAKHSTAN-TURKEY.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9. تاريخ الدخول 2017/12/23، https://www.trtworld.com/turkey/how-did-turkey-uzbek-relations-improve-after-two-decades-of-stagnation--11677.

10. الصراع الدولي في آسيا الوسطى، موقع الجزيرة نت، تاريخ الدخول 2017/12/15، http://www.aljazeera.net/programs/hot-./spot/2005/1/10

11. تركيا تعزز نفوذها في الأراضي التي تتبع الاتحاد السوفييتي سابقا، تاريخ الدخول 20017/12/14، https://www.noonpost.org/content/19135.

12. خالد سليمان، "مسيرة حقوق الأقليات الدينية في تركيا"، ديوان العرب، تاريخ الدخول 2018/5/7، http://www.diwanalarab.com/spip.php?article6275.

13. موقع ترك برس، تاريخ الدخول، 2018/5/10، http://www.turkpress.com/

14. باكير، علي حسين، **تركيا الدولة والمجتمع**، موقع الجزيرة نت، تاريخ الدخول 2018 /5/4 . http://www.aljazeera.net

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

Bani Fawaz, Maram Mohamed Issa, The European Position on Turkey's joining the Union and its Reflections on its Foreign Policy towards the Central Asian Countries, Master Thesis, Yarmouk University, 2018 (Supervisor Dr. Khaled Mufadi Al-Dabbas)

This study examines the European position on the joining of Turkey to the Union and its reflections on its foreign policy towards the Central Asian countries and how Turkish foreign policy is made in the period (2002-2016). Turkey exposed to clear developments and changes in Turkish policy since the Justice and Development Party ruled the country .It was clear that Turkey continued to follow the Ataturkist approach in an attempt to become closer to the European model, with Turkey considering its joining the EU as a strategic objective to be achieved. In order to do that, the Justice and Development Party made a large internal modifications and reforms to achieve a full joining the European Union.

The importance of this study is that it is considered one of the important studies that discuss the issue of rejection or acceptance of Turkey's membership in the European Union, and the reflections of this position on its foreign policy. Thus, Turkey seeks an alternative that can achieve the interests of the joining the European Union.

The hypothesis of the study was that the greater the European rejects Turkey's membership in the Union, the more it would activate its foreign policy towards other regions, exactly the Central Asian region, where the EU puts obstacles and conditions which are an obstacle to achieve the membership aim. These obstacles made Turkey to search for other alternatives without ignoring the European one ,which can establish relationships on shared interests which gives it a high international and

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

regional status. The study relied on a number of general analytical approaches, as required by the objective necessity and to test the hypothesis of the study. Therefore, we used the historical approach , the analytical approach and the methodology of decision-making, and prospective approach.

The study has found a number of important conclusions, including that Turkey still has the desire to join the EU, although it faces obstacles delaying its joining to the EU. At the same time, Turkey seeks to strengthen its international and regional role by reinforcing its relationships with Central Asian countries, also Turkey's joining the European Union will contribute to Turkey being an important player in EU foreign policy. Turkey considers the geographical factor and ethnic moving near with the Central Asian countries as of great importance to the EU. Turkey seeks to be a path to supply the European Party with energy resources exist in Central Asia.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com